# محاكمة طه حسين

تحقيق وتعليق خيري شلبي

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

محاكمة طه حسين

# محاكمة طه حسين

نصّ قرار الاتهام ضد طه حسين سنة ١٩٢٧
حول كتابه «في الشعر الجاهلي»

تحقيق وتعليق خيري شلبي

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت

شباط ١٩٧٢

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
شارع كليمنصو - بناية جفينور - الطابق السادس (شقة ٣٠٦ب)
تلفون ٣٤٤٠٨٥
بيروت - لبنان



# تقديم

في يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ تقدم الشيخ حسنين الطالب بالقسم العالي بالأزهر ببلاغ لسعادة النائب العمومي يتهم فيه الدكتور طه حسين « الأستاذ بالجامعة المصرية » بانه ألف كتاباً اسماه « في الشعر الجاهلي » ونشره على الجمهور ، وفي هذا الكتاب طعن صريح في القرآن حيث نسب الخرافة والكذب لهذا الكتاب السماوي الكريم .. الى آخر ما ذكره في بلاغه .

وكان من الممكن أن يحفظ هذا البلاغ ولا يلقى اهتماماً مذكوراً ، لولا أنه : « بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ ارسل فضيلة شيخ الجامع الأزهر لسعادة النائب العمومي خطاباً يبلغه له به تقريراً رفعه علماء الجامع الأزهر عن كتاب ألفه طه حسين المدرس بالجامعة المصرية أسماه « في الشعر الجاهلي » كذب فيه القرآن صراحة وطعن فيه على

النبي ﷺ وعلى نسبه الشريف وأهاج بذلك ثائرة المتدينين وأتى فيه بما يخل بالنظم العامة ويدعو الناس للفوضى ، وطلب اتخاذ الوسائل القانونية الفعالة الناجعة ضد هذا الطعن على دين الدولة الرسمي ، وتقديمه للمحاكمة . وقد أرفق بهذا البلاغ صورة من تقرير أصحاب الفضيلة العلماء الذين أشار اليهم في كتابه ..

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد . فلقد اتسع الموضوع وأصبح مسألة عامة تتواتر بشأنها البلاغات . و « بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ تقدم الينا بلاغ آخر من حضرة عبد الحميد البنان عضو مجلس النواب « !! » ذكر فيه : **ان الاستاذ طه حسين المدرس بالجامعة المصرية نشر ووزع وعرض للبيع في المحافل والمحلات العامة كتاباً اسماه « في الشعر الجاهلي » طعن وتعدى فيه على الدين الاسلامي وهو دين الدولة بعبارات صريحة واردة في كتابه بينتها في التحقيقات !!**

* * *

وكان على النيابة أن تتحرك . فالمسألة ليست مجرد بلاغ من فرد أو اثنين أو ثلاثة ، كما أنها ليست من فرد عادي بل من شخصيات لها حيثيات اجتماعية . والواقع أن المسألة لم تكن سهلة ولا بسيطة ، فقد كانت تتحرك على أكثر من مستوى. **فرغم ان طه حسين يقدم الأدلة والبراهين ويتبع في دراسته للشعر الجاهلي اسلوباً علمياً منظماً الا انه في نهاية الأمر يمس شيئاً خطيراً للغاية ، يمس التراث والمعتقدات**

الثابتة ويهزها من أساسها ، اي انه يزلزل الأرض تحت الاقـــدام الآمنة المكتفية من الحياة بموقف الركون الى الايمان المطلق بالاشياء وبالمعتقدات الثابتة والموروثات على مختلف انواعها .

ان الأسلوب الذي يتخذه طه حسين في بحثه أسلوب أوروبي لم يكن سائداً ولا معروفاً في مصر وإذا عرف فهـــو غير مقبول من أساسه ، ذلك هو «المنهج الديكارتي» ، منهج الشك من أجل الوصول إلى اليقين . ولقد استخدمه المؤلف ، فبدأ بالشك في الأحكام السابقة التي صدرت عن الشعر الجاهلي ، ومسح عنها قشرة الزمن وعرضهـــا للضوء ، ثم أعاد النظر فيها وفي النصوص نفسها على هدى من ثقافتــه العصرية المتجددة والمتطورة . . وانتهى إلى ان الشعر الجاهلي في حقيقة امره منتحل ، وان الحياة الدينية والسياسية والعقليـــة والاقتصادية لا يمكن ان يمثلها الشعر الجاهلي ، وان اللغة الحميرية التي كانت تشيع في الجنوب ، واللغـة العدنانية بلهجاتها المتفاوتـة التي كانت سائدة في الشمال ، لا يوجد لها في الشعر العربي تمثيـل صادق ، وان للدين والشعوبية والسياسة واختلاف الرواة دخل كبير في عملية الانتحال تلك .

وقد يكون من المفيد أن نترك طه حسين يفسر لنا منهجه . انه يقول في كتابه « في الأدب الجاهلي» الذي هو نفسه كتاب « في الشعر الجاهلي» قبل تعديله: «اريد أن أريح الناس من هذا اللون من التعب ، وأن

أريح نفسي من الرد والدفع والمناقشة فيما لا يحتاج إلى مناقشة .أريد أن أقول أني سأسلك هذا الجو من البحث مسلك المحدثين من أصحاب العلم والفلسفة فيما يتناولون من العلم والفلسفة . أريد أن أصطنع هذا المنهج الفلسفي الذي استحدثه ديكارت للبحث عن حقائق الأشياء في أول هذا العصر الحديث ، والناس جميعاً يعلمون أن القاعدة الأساسية لهذا المنهج هي أن يتجرد الباحث من كل شيء كان يعلمه من قبل ، وأن يستقبل موضوع بحثه خالي الذهن مما قيل خلواً تاماً . والناس جميعاً يعلمون أن هذا المنهج الذي سخط عليه أنصار القديم في الدين والفلسفة يوم ظهر قد كان من أخصب المناهج وأقواها وأحسن أثرا، وأنه قد جود العلم والفلسفة تجويداً، وأنه قد غير مذاهب الأدباء في أدبهم والفنانين في فنونهم ، وأنه هو الطابع الذي يتميز به هذا العصر الحديث » .

الى أن يقول : « نعم ! يجب حين نستقبل البحث عن الادب العربي وتاريخه ان ننسى عواطفنا القومية وكل مشخصاتها ، وان ننسى عواطفنا الدينية وكل ما يتصل بها، وان ننسى ما يضاد هذه العواطف القومية والدينية ، يجب الا نتقيد بشيء ولا نذعن لشيء الا مناهج البحث العلمي الصحيح. ذلك اننا ما لم ننس هذه العواطف وما يتصل بها فسنضطر الى المحاباة وارضاء العواطف ، وسنغل عقولنا بما يلائمها وهل فعل القدماء غير هذا ؟ وهل افسد علم القدماء شيء غير هذا ؟ كان القدماء عرباً يتعصبون للعرب ، او كانوا عجماً يتعصبون على العرب ، فلم يبرأ علمهم من الفساد ، لان المتعصبين للعرب غلوا في تمجيدهم واكبارهم فاسرفوا على انفسهم وعلى العلم،

ولان المتعصبين على العرب غلوا في تحقيرهم واصغارهم فاسرفوا على انفسهم وعلى العلم ايضا » . المسألة اذن - كما يراهـــا مقدمو البلاغات - ليست مسألة الشعر الجاهلي في حد ذاته ، إنما هي يمكن أن تكون التراث الفكري والوجداني والديني ، فما دام ثمة من يجترىء على شيء كهذا فليس ببعيد أن يجترىء على كل المقدسات ويشكك فيها ويزعزع كل القيم الثابتة بحجة الوصول إلى اليقين .

وعلى هذا قامت القيامة .. واتسعت رقعـــة الموقف وانشغل الجميع بالرد على طه حسين . وقد بلـغ من خطـورة الامر ان رد عليه البعض ليس بالمقالات بل بكتب كبيرة ومحاضرات ، منهـــا محاضرات « الشيخ محمد الخضري » ، وكتاب « الشهاب الراصد » لمحمد لطفي جمعة ، وكتاب « نقد كتاب في الشعر الجاهلي » لمحمد فريد وجدي ، وكتاب « نقض كتاب في الشعر الجاهلي» لمحمدالخضر حسين . وكانت كل هذه الردود تتسم بشيء من الحماس المرتفـــع النبرة الذي شرد بهم بعيدا عن المناقشة الموضوعية الى مناقشة مبدأ تطبيق المنهج الديكارتي . وانطلاقاً من رفضهم لهذا المنهج راحوا يراجعون طه حسين فيآرائه وافتراضاته واحكامه وادلته وبراهينه .

ثم انتقلت القضية الى النيابة العامة .و .. « اتضح من اقوال المبلغين انهم ينسبون للمؤلف انه طعن علىالدين الاسلامي فيمواضع اربعة من كتابة :

الاول : ان المؤلف أهان الدين الاسلامي بتكذيب القرآن في

أخباره عن ابراهيم واسماعيل حيث ذكر في ص ٣٦ من كتابـــه : « للتوراة أن تحدثنا عن ابراهيم واسماعيـــل وللقرآن ان يحدثنا عنهما أيضاً ، ولكن ورود هـــذين الأسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لاثبات وجودهما التاريخي فضـلاً عن اثبات هذه القصة التي تحدثت بهجرة اسماعيل بن ابراهيم إلى مكة ونشأة العرب المستعربة فيها، ونحن مضطرون إلى أن نرى في هذه القصة نوعاً من الحيـلة في إثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة أخرى » الى آخر ما جاء في هذا الصدد.

الثاني : ما تعرض له المؤلف في شأن القراءات السبـع المجمع عليها والثابتة لدى المسلمين جميعاً وانه في كلامه عنها يزعم عدم انزالها من عند الله وان هذه القراءات انما قرأتها العرب حسب ما استطاعت لا كما أوحى الله بها إلى نبيه على لسان النبي ﷺ .

الثالث : ينسبون للمؤلف أنه طعن في كتابه عـلى النبي صلى الله عليه وسلم طعناً فاحشاً من حيث نسبه ، فقال في ص ٧٢ من كتابه : « ونوع آخر من تأثير الدين في انتحال الشعر واضافته الى الجاهليين وهو ما يتصل بتعظيم شأن النبي من ناحية اسرته ونسبه في قريش. فلأمر ما اقتنع الناس ان النبي يجب ان يكون من صفوة بني هاشم، وان يكون بنو هاشم صفوة بني عبد مناف وان يكون بنو عبـــد مناف صفوة بني قصي وان تكون قصي صفوة قريش وقريش صفوة مضر ومضر صفوة عدنان وعدنان صفوة العرب والعرب صفـوة الانسانية كلها » . وقالوا ان تعدي المؤلف بالتعريض بنسب النبي ﷺ

والتحقير من قدره تعد عـــلى الدين وجرم عظيم يسيء إلى المسلمين والاسلام ، فهو قد اجترأ على أمر إذ لم يسبقه اليه كافر ولا مشرك .

الرابع : ان الأستاذ المؤلف أنكر أن للاسلام أولية في بـــلاد العرب وأنــه دين ابراهيم إذ يقول في ص ٨٠ : « أما المسلمون فقد أرادوا أن يثبتوا أن للاسلام أولية في بلاد العرب كانت قبـــل أن يبعث النبي وأن خلاصة الدين الإسلامي وصفوته هي خلاصة الدين الحق الذي أوحاه إلى الانبياء من قبل » – إلى أن قال في ص ٨١ : « وشاعت في العرب أثناء ظهور الاسلام وبعـده فكرة أن الاسلام يجدد دين ابراهيم ومن هنـا أخذوا يعتقدون أن ابراهيم هـذا قد كان دين العرب في عصر من العصور ثم أعرضت عنه لما أضلها بـــه المضلون وانصرفت الى عبادة الاوثان » .. إلى آخر ما ذكره في هذا الموضوع .

كان هذا هو موضوع الشكوى وأولى حيثيات المحاكمة القانونية التي يتعرض لها – وربما لأول مرة – أحد مفكري العـــالم العربي وواحد من رواد نهضتنا الثقافية . والواقع أن أزمة الشعر الجاهلي لم تكن هي الأولى في حيـــاة طه حسين ، فقد سبقتها أزمة كتاب « تجديد ذكرى أبي العلاء » . وقد بدأت تلك الأزمة حينما تقدم أحد أعضاء الجمعية التشريعية بطعن في هذا الكتاب يتهم فيـــه طه حسين بالالحاد ، ويطالب بحرمانه من حقوق الجامعيين ، وبسحب شهاداته واجازاته الدراسية ، بالرغم من أن ذلك الكتاب أجازه

للدكتوراه ثلاثة من أئمة علماء الأزهر الشريف . لكن تلك الأزمة ماتت في مهدها حيث أخمدهـــا « سعد زغلول » الذي كان رئيساً للجمعية التشريعية آنذاك ، وحيث استدعى صاحب الطلب وأقنعه بسحب طلبه لأنه يسيء إلى الجامعة المصرية وإلى الأزهر معاً . وحينما أختاره حزب الأحرار الدستوريين محرراً أدبياً لجريدة « السياسة » بدأ فيها دراسة هامة تعبر عن ثورته الدائمة ضد التخلف الفكري ، وكانت حصيلة هذه الدراسات هي « حديث الاربعاء » والتي تناول فيها الشعر العربي وشعراء العصر العباسي بوجه خاص تناولاً علمياً دقيقاً خلص منه الى أن العصر العباسي كان عصر مجون وزندقة . الأمر الذي أثار ضد المؤلف ثائرة المتحفظين — أو قل المحافظين — فاتهموه بتشويه وتخريب صورة ذلك العصر ، ناسين ، أو لعلهم غير عالمين، أن مبدأ تقديس السلف — كما رد عليهم طه حسين — هو بعينه مبدأ تشويه الحقائق لإنه مبدأ الانغلاق والتجمد على وضع بعينه أو معلومات ثابتة ، ولأن مبدأ الثبات هو الموت، ولأن تقديس المحافظين ليس تقديساً مبنياً على التقدير الموضوعي بقدر مـــا هو تقديس لمبدأ الثبات نفسه ، للتجمد ، أما المناقشة العلمية فهي انفتاح على الحياة ووصول إلى مزيد من الحب ، واهتداء إلى التقديس الحقيقي .

ومن أجل الوصول إلى حقيقة ناصعة مبنية على أسس علمية صادقة وسليمة خاض طه حسين غمار المعارك . ويذكر تاريخ الادب العربي الحديث لطه حسين كثيراً من المعارك النقدية اللامعة وكثـــيراً من المساجلات التي تتسم بالانفتاح والتحرر الفكري ، كما كان لها اثر

كبير في تطور المفاهيم النقدية والدراسات الادبية بوجه عام ، وفي أثراء ملكات الخلق في الانتاج الفني . ويبدو أنه جبل على المساجلة وانطوى على روح ثورية متأججة تطمح إلى اجتثاث جذور المفاهيم الخاطئة . وقد بلغ حبه لإثارة الجدل والمعارك المثمرة أنه ابتدع معركة حول « الحرب والحضارة » مع الدكتور هيكل .

ويقول الدكتور هيكل — في بعض مقالاته — ان الدكتور طه حسين أخذ جانب الحرب وفصلها عن الحضارة رغبة منه في إثارة الجدل وحده ليخلق في الأدب العربي الحديث فن الجدل .. ويقول هيكل أيضاً أن طه حسين دعاه لذلك . والى جانب هذه المعركة الشهيرة ما زال التاريخ يذكر معركته مع « جرجي زيدان » حول كتاب الاخير « تاريخ آداب اللغة العربية » ومعركته مع كتاب « النظرات » للمنفلوطي .

ولأن معارك طه حسين كانت دائماً حادة وعنيفة كالاعصار لاتقبل في قولة الحق لومة صديق أو ترعى قداسة استاذ ، لذلك فردود الفعل كانت هي الأخرى تجيء بنفس الحدة تقريباً . والطريف أنه في خلال معاركه تلك تعرض كثيراً لردود عصبية مضحكة لم تكن تجد غير المطالبة بحرمانه من الحقوق الجامعية . فهو مثلاً حينما عاد من فرنسا أثناء أزمة العودة التي تعرض لها في بداية سفره لأسباب مالية ، كان مدى ما درسه في جامعة « مونبليه » يرسم في ذهنه صورة مثالية لشموخ الدراسات في الجامعات كما يجب أن تكون . وفي يوم عودته

حضر درساً لاستاذه « الشيخ محمد المهدي » في الجامعة المصرية حول « تاريخ الادب العربي الاندلسي » وصفه طه حسين بأنــــه كان – الدرس – يشبه معرضاً للصور المتحركة تمر فيه ظلال الشعراء فـلا يعرف الطلبة منها أكثر من أسماء الشعراء فقط . فاستفزه هذا الدرس فكتب مقالاً نشره في مجلة السفور في عدد ٣٠ نوفمبر ١٩١٥ هاجم فيه أسلوب المهدي في التدريس وقـارنه بالاسلوب الواجب اتباعه وحمل فيه على أسلوب التدريس في الجامعة بوجه عام وتساءل عن جدواه وقال: « لا ألوم الجامعة فانها لم تـــأل جهداً في حسن الاختيار ، ولا ألوم الاستاذ فانه قد بذل ما يملك وجاد بما يستطيع أن يجود به ، ولكني أرثي لصاحبي ضيف – يقصد صديقه وزميله أحمد ضيف الذي منعته شواغله من حضور هذا الدرس – لأنه حرم نفسه لذة الاستماع لهـذا الدرس الجميل وحرم معها هذا الألم يشعر به من سمع العلم في جامعات فرنسا ، ثم في جامعة مصر وقارنه بين الاساتذة والطـــلاب هنا وهنــاك » .

**وكانت ازمة خطيرة شغلت الصحف والمجـــلات فترة طويلة . واعتبر الشيخ المهدي رأي طه حسين « جرماً شنيعاً » . وبناء عليه طلب من مجلس ادارة الجامعة أن تقسو في توقيع العقاب على طـه حسين وأن تشطب اسمه من خريجيها الذين يدرسون في فرنسا على نفقتها .. لكن المسألة سويت على نحو ما .**

* * *

نعود الآن لتحقيق النيابة العامة في أزمة،أو قضية الشعر الجاهلي . لقد بدأ التحقيق بالفعل بتاريخ ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٦ « فأخذنا أقوال المبلغين جملة بالكيفية المذكورة بمحضر التحقيق ثم استجوبنا المؤلف وبعد ذلك أخذنا في دراسة الموضوع بقــــدر ما سمحت لنا الحالة » . وانه لشيء مثير الفضول حقاً أن تجلس شخصية كالدكتور طه حسين أمام رئيس النيابة لاستجوابه في اتهامات منسوبة اليه . والغريب – أو لعله ليس من الغريب – أنها اتهامات فكرية خالصة !

ويهمنا بالدرجة الاولى أن نتعرف على «كيفية» التناول القضائي لهذه « القضية » الفكرية الفريدة . أما نتيجتها فقــــد تحولت الى تاريخ متداول . ولعـل الدافع الذي يثير فضولنا الى ذلك هو أننـا – ربما لأول مرة أيضاً – نرى النيابة العامة ، في مصر على الأقل، تتدخل لتحقق في قضية فكرية بحتة . واذا كانت الاتهامات الموجهة الى المتهم ها هنا اتهامات فكرية فهل ياترى توفر خلقها قصد جنائي؟ . اننا أمام مفكر آثر أن يتخلص من بعض الاسوار العقائدية المتوارثة التي تكبل حريه الفكر في موضوع بعينه ، وذلك في سبيل أن يصل الى حقائق أكثر نصاعة . انـــه بحكم القانون الطبيعي للفكر – وبشرعيته – لا يعتبر مارقاً بقدر ما يعتبر باحثاً عن الاكـثر موضوعية وشمولية . بتعبير آخر نحن أمـام مفكر لم يكفر بقيمـه الدينية ولم يحاول هدم تراثه الوجداني فهو يعلم تمام العلم كم هي ثابتة الاركان ، ثم انه – باحترام شديد لها – يعمل على تأكيدها ، وذلك عن طريق اثارة كل النقط التي يمكن أن تكون منافذ لهدمها ، فكأنه

يتقمص دور المستنكر المتشكك حتى يقوده برزخ الشك الى واحة اليقين . ثم ان موقفه ذاك في حقيقة الامر جزء من حركة كاملة . ولكن قبل أن تتحرك النيابة بكامل هيأتها للتحقيق في هذه القضية « العصرية » الخطيرة لا بد أن تتحرك أذهاننا بأسرع مما تحرك به واجب النيابة العامة في شخص « محمد نور » رئيس نيابة مصر في ذاك الوقت والذي كشف قراره عن امكانيات نقدية هائلة ما زلت كلما امعنت النظر فيها تعجبت وتساءلت كيف ان هذا النائب لم يكن ناقداً أدبياً مشهوراً في عصره . ولا بد انهم في ذلك الوقت كانوا يقفون أمام أنفسهم باحترام شديد وتبعاً لذلك لم يكن أي مثقف يعتبر نفسه بالضرورة ناقداً مثلما يحدث كثيراً في هذه الأيام . ولا بد أيضاً أن « محمد نور » أدرك مدى أهمية القضية التي عليه أن يصدر فيها قراراً نهائياً أو شبه نهائي،فاستجمع كل طاقاته فكشف عن امكانياته النقدية التي نلمسها في قراره الذكي رغم أننا قد نختلف معه في بعض ما جاء من وجهات نظر . كان يعرف ان القضية التي بين يديه ليست هينة وانما هي حدث جل اهتزت له البلد من أقصاها الى أقصاها وتصدت لاثارتها هيئات سياسية خطيرة وعلى مستوى شعبي واسع النطاق . وهي قضية ذات أبعاد ثلاثة : أدبي واجتماعي وسياسي .

أما كونها قضية أدبية فهي بلا شك – كمن أثارها تماماً – رائدة هي الأخرى . فما لا شك فيه أن الخطوات الرائدة عادة ما تكتسب الريادة ليس فقط فيما تحققه من نتائج بل فيما تثيره أيضاً من هزات واضطرابات وردود أفعال قد تجيء عكسية في بعض الأحيان . ومما



سعد زغلول تدخل لحماية طه
حسين رغم الخلاف السياسي ..

لا شك فيه كذلك أن جيل الرواد أثناء زحفه الحضاري المشع حقق كثيراً من النتائج العظيمة في كل المجالات .. والقضية التي نحن بصددها — اليوم — تقدم لنا الدليل القاطع على وجود اشعاع ثقافي حضاري بمصر في تلك الفترة من ذلك الزمان . كان جيل الرواد الذي يقف على رأسه طه حسين يمثل ذروة التمرد على كل الأشياء « المقيمة » والقوانين والقوالب الثابتة في الفن والحياة على السواء ، وكانت ثورة تكتسح في طريقها كل الخزعبلات البالية وتدفع ركام التقاليد،ذلك الركام المتخلف عن هدم كثير من الأبنية التي سقط بعضها تحت ثقل الزمن في حين كان البعض الآخر آيلاً ، أو قابلاً للسقوط أو يجب أن يسقط سقوطاً ذريعاً . ثم ، بالركام المتخلف، أخذ جيل الرواد يردم كثيراً من البرك والمستنقعات . **حقيقة ان جيل الرواد كان طفرة حضارية منقطعة النظير كانت بدورها كأسلحة المحاريث تغوص في الأرض فتشقها وتقلبها معرضة اياها للشمس لكي تضع في جوفها بذوراً جديدة كان**

من المؤكد أنها تصلح للنماء في هـذه الارض . أما المناخ الصالح فقـد كان على جيل الرواد أن يوجـده أيضاً . ولا ينكر التاريخ أنه قد هيأه بالفعل .. بدليل انـنـــا الآن نحس بامتداد جذورنا الى باطن الارض التي يتمدد ويتفرع في أحشائها طه حسين والعقاد والمازني وشكري وغيرهم . واذا كانت هذه المعركة قد جرت على طه حسين كثيراً من المشاكل ووجهت نحو صدره رأس السهم ، واذا كانت قد وئدت لسبب أو لآخر ، الا انها على الرغم من ذلك كانت تمثـــل شموخ التطلعات الثقافية في أدبنا الحديث .

وأما كونها قضية اجتماعية فهي قد التبست في أذهان البعض ممن هم في مركز الصدارة من المجتمع فجعلوها قضية عامة تهم الجميع لدرجة أنها تصل إلى مجلس النواب وتتدخل فيها هيئات سياسية ودينية على مستوى رسمي . والواقع أن جوهر الالتباس هذا هو الوجه السياسي للقضية بكل سماته . ان الوجه الاجتماعي للقضية يستند إلى أن ثمة من اجترأ على أهم عمـود يستند عليه الإنسان الا وهو عقيدة الايمـان في ذاتها . ولعلنـــا لاحظنا أن منطوق الدعوى في مجموع البلاغات التي وردت إلى النيابة يتلخص في أن مؤلف كتاب « في الشعر الجاهلي » قد ارتكب الخطيئة فطعن على الإسلام ونبيه وعبث بشرف الله عبثاً لا يغتفر . لكن ، يبدو أن اتهام العلم بالكفر له تراث عريق في تاريخ الإنسانية كلها وخاصة في بلاد كانت بالكاد تفتح بصيرتها على مكتشفات العلم الحديث وتفتح أيضاً بعض فمها دهشة وذهولاً من هـذه الخوارق التي يحققها الإنسان على الأرض بجبروت مخيف يصل أحياناً إلى اقناع

البعض بأنها من علامات الساعة !. وتاريخ العلماء الذين اتهموا بالكفر والزندقة وتعرضوا للصلب ،تاريخ حافل بالعظات والعبر ويرينا إلى أي مدى نحن محتاجون إلى معارك مثل التي قامت لها هيئات شعبية ،وإلى رجال مثل الذين ارتادوها بشجاعة وإيمان وصدق .

.. والمتتبع لدراسات طه حسين يجد أن طريقته العلمية الجديدة بجرأتها في الكشف عن الأسرار وبقدرتها على التمحيص والتدقيق في البحث، يرى أن ثمة حملة شعواء كانت ترتفع في مواجهتها من المتمسكين بالقديم الذين يمكن اعتبارهم متخلفين في مجال الدراسات . هم يمثلون نوعاً من عبادة القديم وتقديسه تقديساً مطلقاً وساذجاً أيضاً. فالاسلوب القديم يعني بقاءهم ، لأنهم يعيشون على سطحه كما تعيش الطحالب فوق سطح الماء لا يعنيها أن تعرف ما كنه الماء ولا من أي أصل هو ، كما لا يعنيهم أن يعرفوا ما سر حاجة الأرض إلى الماء أو ما هي علاقة الماء بالانسان.. انما يعنيهم فقط أن يبقى سطح الماء راكداً ثابتاً جامداً كأرض يقفون عليها . وهم يتهمونه بالكفر والإلحاد لأنه أتى بما لم يأت به الأوائل في هذا الميدان . وإذا بحثنا في الردود التي دافع بها أنصار القديم عن أساليبهم الجامدة وجدناها هي الأخرى جامدة بمعنى أنها لا تساير ركب التطور ولا تستند إلى حقائق موضوعية ولا تقدم أي نوع من الأدلة المقنعة .. انها في معظمها ردود ذاتية ولذلك فهي لا تجد سوى سلاح واحد هو أن تتهمه بالكفر والإلحاد !. لكن البقاء دائماً يكتب للعناصر الجديرة بالبقاء . وطه حسين لو لم يكن تعرض لمثل هـــذه المعارك لما استطاع أن يترك لنا شيئاً ذا بال . لقد كان يضع

في اعتباره عدم خلو السوق الأدبية من مثل أولئك الذين يرون فيه بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

في دراسة « تجديد ذكرى أبي العلاء » لم يأبه طه حسين بحملات المهاجمين ، ولم يهتم بغير الدراسة والتجويد بالاسلوب الذي يرى أنه الانفع والأنسب والأفضل . ولم يكن من المعقول مثلاً أن يدرس شخصية أدبية كبيرة مثل شخصية « أبي العلاء » دراسة مجردة تبحث في فنه البلاغي واللغوي مثلما درجت عادة القدماء وأذيالهم ... دون أن يتعرض لبيئته ولعصره ولكل المؤثرات السياسية والاجتماعية التي انطبعت على فلسفته وأدبه . والجامعة المصرية حينما قررت ايفاده في بعثة دراسية إلى فرنسا لم تتخذ قرارها عبثاً ، انما اتخذته بناء على أن أمامها دراسة تعتبر في ذاتها أثراً أدبياً له قيمته وأهميته التاريخية ، وله أيضاً مستواه الفريد في اتساع ثقافة المؤلف وفهمه للنصوص واتقانه لتحليلها .



والمؤكد فعلاً أن هذه التفاصيل في مجموعها تكون مـــلامح الوجه السياسي لقضية ما سمي بأزمة الشعر الجاهلي. فالمعروف أن طه حسين كان هو المحرر الادبي لجريدة السياسة الناطقة بلسان حزب الاحرار الدستوريين . والمعروف أيضاً أن حزب الاحرار الدستـوريين كان حزباً رجعياً يضم مجموعة هائلةمن الاقطاعيين أو بمعنى أصح يضم عناصر لا تمثل الشعب المصري في ذاك الوقت .. بعكس الحزب الوطني مثلاً. ولكن انتماء طه حسين لحزب الأحرار الدستوريين كان يوضح حقيقة لا يمكن انكارها ، تلك هي أن هذا الحزب رغم مـا فيه من عناصر غير تقدمية إلا أنه كان يضم نخبة ممتازة من المثقفين ، وكان على عكس ما يتصور البعض يهييء مناخاً صالحاً لنمو الكثير ممـا يعبر عن حرية الفكر ، وعلى رأس هذه العناصر كان « لطفي السيد » . وقد ينبـع سؤال : لماذا لم يكن طه حسين واحداً من رجال الحزب الوطني اذا كان حقاً مؤمناً بالشعب وبقضاياه ؟. وهنا يمكن ان تتضح حقيقـة قد تفضح بعض ما كان موجوداً في حياتنا السياسية من تناقضات في تلك الفترة .

لقد كان الحزب الوطني يؤمن بمبـــادىء الدولة الدينية وكانت سياسته تقبل الارتباط بتركيا حيث نظام الخلافـة العثمانية الذي كان الحزب الوطني يرى أنه استمرار للخلافة الإسلامية . وفي هذا الصدد يقول « رجاء النقاش » : ان سياسة الحزب الوطني كانت جامـــدة

وتقليدية ومحافظة . أما طـه حسين فمفكر متحرر ومنفتح يغلب العقل على العاطفة ويؤمن ان تحرير بلده لن يتم الا بتحرير الفكر أولاً من القيود الثابتة . وهذا ما جعل طه حسين يفضل الارتباط بحزب الاحرار الدستوريين رغم اشتهار الحزب بأنه يحفل بأصحاب المصالح التي يهمها أن تهادن الانجليز . لكن ارتباط طه حسين بهـذا الحزب كان ارتباطاً فكرياً بالدرجة الاولى عن طريق علاقته بلطفي السيد الذي كان نافذة مفتوحة على الحضارة الغربية وكان يؤمن أيضاً بالمنهج العقلي. كان طه حسين يبحث عن بيئة ثقافية تستطيع أفكاره أن تنمو داخلهـا ، ولم تكن تتوفر هذه البيئة الا في حزب الاحرار الدستوريين . وكانت هذه البيئة بالفعل تتيح لافكار طه حسين الثورية المتحررة فرصة للانطلاق دون أي معوقات ، وهي فرصة لم تكن تتوفر له لو انه انضم الى حزب الوفـــد الذي يضم أغلبية شعبية كلها محافظة ولم يكن من المتوقع أن تسمح لطه حسين بانطلاقاته الفكرية المتطرفة في نظرها . والزوبعة التي أثارها كتاب « في الشعر الجاهلي » امتدت الى مجلس النواب الذي كانت أغلبيته وفدية. وبالفعل وقف البرلمان ضد طه حسين بقيادة « سعد زغلول » وتقدم النائب الوفدي عبد الحميد البنان ببلاغ الى النيابة العامة .. فما هو موقف القانون الجنائي من طه حسين ؟..

يقول رئيس النيابة : « ومن حيث أن العبـــارات التي يقول

المبلغون أن فيها طعناً على الدين الإسلامي انما جاءت في كتاب في سياق كلام على موضوعات كلها متعلقة بالغرض الذي ألف من أجله ، فلأجل الفصل في هذه الشكوى لا يجوز انتزاع تلك العبارات من موضوعها والنظر اليها منفصلة وإنما الواجب توصلا إلى تقديرها تقديراً صحيحاً بحثها حيث هي في موضعها من الكتاب ومناقشتها في السياق الذي وردت فيه وبذلك يمكن الوقوف على قصد المؤلف منها وتقدير مسئوليته تقديراً صحيحاً » . ويتقمص شخصية الناقد فيترك المجال الجنائي ويروح يبحث عن كثير من الحيثيات في المجال الأدبي في اطار قضيته . لقد أراد أن يحقق في بحث الدكتور طه حسين بأسلوب البحث أيضاً ، فنراه يجمع المراجع ويرتب المصادر ويقرأ ويعيد في بحث الدكتور طه ، ويفند نقط الهجوم ويقارنها بأصولها في المراجع السابقة ، ويجري حوار بين التاريخ وبين آراء الدكتور طه ، **فكانت النتيجة انه لم يكتب مذكرة قانونية تفسيرية فقط ليصدر حكمه عليها ، وانما كتب بحثاً نقدياً ممتازاً من وجهة نظر قانونية .**

ويقول النائب الناقد عن نقطة الاتهام الأول بعد بحثها وعرضها وتدعيمها بكثير من الفقرات من كثير من المراجع : « ونحن لا نفهم كيف أباح المؤلف لنفسه أن يخلط بين الدين وبين العلم وهو القائل بأن الدين يجب أن يكون بمعزل عن هذا النوع من البحث الذي هو بطبيعته قابل للتغيير والنقص والشك والانكار — ص ٣ من محضر

التحقيق – واننا حين نفصل بين العلم والدين نضع الكتب السماوية موضع التقديس ونعصمها من انكار المنكرين وطعن الطاعنين – ص٢٤ من محضر التحقيق – ولا ندري لم يفعل غير ما يقول في هذا الموضوع . لقد سئل في التحقيق عن هذا فقال: ان الداعي أني أناقش طائفة من العلماء والأدباء والقدماء والمحدثين وكلهم يقررون أن العرب المستعربة قد أخذوا لغتهم عن العرب العاربة بواسطة أبيهم اسماعيل بعد أن هاجر ، وهم جميعاً يستدلون على آرائهم بنصوص من القرآن ومن الحديث ، فليس لي بد من أقول لهم أن هذه النصوص لا تلزمني من الوجهة العلمية .

وعن نقطة الاتهام الثاني يقول بعد تحليلها : « ونحن نرى أن ما ذكره المؤلف في هذه المسألة هو بحث علمي لا تعارض بينه وبين الدين ولا اعتراض لنا عليه » . أما عن الاتهام الثالث فيخلص إلى هذه النتيجة : « ونحن لا نرى اعتراضاً على بحثه على هذا النحو من حيث هو وانما كل ما نلاحظه عليه أنه تكلم فيما يختص بأسرة النبي ﷺ ونسبه في قريش بعبارات خالية من كل احترام بل بشكل تهكمي غير لائق ، ولا يوجد في بحثه ما يدعوه لايراد هذه العبارة على هذا النحو » . وتبقى بعد ذلك نقطة الاتهام الرابع . والنائب من خلال عرضه لها يستشهد بكتاب المؤلف وبمراجعه هو الخاصة ، ثم يضيف هذا الرأي : « ونحن لا نرى اعتراضاً على أن يكون مراده بما كتب في هذه المسألة هو ما ذكره ولكننا نرى أنه كان سيىء التعبير جداً

في بعض عباراته كقوله : ولم يكن أحد قد احتكر ملة إبراهيم ولا زعم لنفسه الانفراد بتأويلها فقـــد أخذ المسلمون يردون الإسلام في خلاصته إلى دين ابراهيم هذا الذي هو أقـدم وأنقى من دين اليهود والنصارى كقوله : وشاعت في أثناء ظهور الإسلام وبعده فكرة أن الإسلام يجدد دين ابراهيم ومن هنا أخذوا يعتقدون أن دين ابراهيم هذا قد كان دين العرب في عصر من العصور لأن في إيراد عباراته على هذا النحو ما يشعر بأنه يقصد شيئاً آخر بجانب هـذا المراد خصوصاً إذا قرينا بين هذه العبارات وبين ما سبق له أن ذكره بشأن تشككه في وجود ابراهيم وما يتعلق به » . وبهذا ينتهي النائب من عرض وجهة نظره الادبية ، النقدية . ثم يستطلع بعد ذلك رأي القانون .

و « عن القانون » عنوان كبير يورده النائب في ذيـــل البحث ويورد المادة ١٢ من الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ٢٣ التي نصت بوضع نظام دستوري للدولة المصرية على أن حرية الرأي مكفولة . ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون ، ثم المادة ١٤٩ منه التي نصت على أن الإسلام دين الدولة « فلكل إنسان حرية الاعتقاد بغير قيد ولا شرط وحرية الرأي في حدود القانون ، فله أن يعرب عن اعتقاده وفكره بالقول أو بالكتابة بشرط ألا يتجاوز حـــدود القانون » . ثم يورد كذلك المادة ١٣٩ من قانون العقوبات الأهلي التي نصت على عقاب كل تعد يقع باحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادتين ١٤٨ ، ١٥٠ على أحد الأديان التي تؤدي شعائرها علناً .

وجريمة التعدي على الأديان المعاقب عليها بمقتضى المـادة المذكورة تتكون بتوفر أربعة أركان :

الاول : التعدي .

الثاني : وقوع التعدي بإحدى طرق العلانية المبينة في المـادتين ١٤٨ ، ١٥٠ عقوبات .

الثالث : وقوع التعدي على أحد الأديان التي تؤدي شعائرها علناً .

الرابع : القصد الجنائي .

ويبحث النائب كل أمر من هـذه الأمور على حدة ثم يخلص إلى حكم نهائي ، مؤداه أن ما ذكره طه حسين بشأن القراءات لا غبـار عليه من الوجهة العلمية والدينية أيضاً ولا شيء فيه يستوجب المؤاخذة لا من الوجهة الأدبية ولا من الوجهة القانونية . أمـــا مسألة الطعن – الركن الثاني – فلا تعليق للنائب عليها لأن الطعن – يقول النائب – قد وقع بطريق العلانية إذ أنه ورد في كتاب « الشعر الجاهلي » الذي طبع ونشر وبيع في المحلات العمومية والمؤلف معترف بهذا . وأما عن الركن الثالث فيقول النائب انه لا نزاع فيه أيضاً لأن التعدي وقع على الدين الإسلامي الذي تؤدى شعائره علناً وهو الدين الرسمي للدولة. وبخصوص الركن الرابع يؤكد النائب أنه هـو الركن الأدنى الذي يجب أن يتوفر في كل جريمة ، فيجب إذن على المؤلف أن يقوم الدليل

على توفر القصد الجنائي لديه. بعبارة أوضح يجب أن يثبت أنه أراد بما كتبه أن يتعدى على الدين الإسلامي، فإذا لم يثبت هذا الركن فلا عقاب.
ثم يضيف النائب موضحاً ان المؤلف انكر في التحقيقات انه يريد الطعن على الدين الاسلامي وقال انه ذكر ما ذكر في سبيل البحث العلمي وخدمة العلم لا غير، غير مقيد بشيء. وللتدليل على حسن نية المؤلف يسوق النائب العام فقرة من مقال كتبه طه حسين في جريدة السياسة الاسبوعية بالعدد ١٩ الصادر في ١٧ يوليو سنة ١٩٢٦ ص ٥ تحت عنوان «العلم والدين» يقول فيها ان كل امرىء منا يستطيع اذا فكر قليلا ان يجد نفسه شخصيتين متمايزتين احداهما عاقلة تبحث وتنقد وتحلل وتغير اليوم ما ذهبت اليه الامس وتهدم اليوم ما بنته امس، والاخرى شاعرة تلذ وتألم وتفرح وتحزن وترضى وتغضب وترغب وترهب في غير نقد ولا بحث ولا تعليل، وكلتا الشخصيتين متصلة بمزاجنا وتكويننا لا نستطيع ان نخلص من احداهما، فما الذي يمنع ان تكون الشخصية الاولى عالمة باحثة ناقدة وان تكون الشخصية الثانيه مؤمنة مطمئنة طامحة الى المثل الاعلى.

وحتى هذه الفكرة لا تسلم من نقد النائب الناقد الذي يضاهيها بأقوال طه حسين هنا وهناك ويكتشف بعض التناقضات في آرائه، إلى أن يقول: نحن في موضع البحث عن حقيقة نية المؤلف، فسواء لدينا ان صحت نظرية تجربة شخصيتين عالمة ومتدينة أو لم تصح فإننا على الغرضين نرى أنه كتب ما كتب عن اعتقاد تام ولما قرأنا ما كتبه

بامعان وجدناه منساقاً في كتابته بعامل قوي متسلط على نفسه وقـد بينا حين بحثنا الوقائع كيف قاده بحثه إلى ما كتب وهـو وان كان قد أخطأ فيا كتب إلا أن الخطأ المصحوب باعتقاد الصواب شيء وتعمد الخطأ المصحوب بنية التعدي شيء آخر .

ولعل من الغريب حقاً أن النائب يتعاطف – وبحكم ميوله النقدية ربما – مع منهج البحث ، فيقول ان للمؤلف فضلاً لا ينكر في سلوكه طريقاً جديداً للبحث حذا فيه حذو العلماء من الغربيين ولكنه لشدة تأثير نفسه مما أخذ عنهم تورط في بحثه حتى تخيل حقاً ما ليس بحق أو ما لا يزال في حاجة إلى اثبات أنـه حق . ويضيف أن المؤلف ، أي طه حسين « قد سلك طريقاً مظلماً فكان يجب أن يسير على مهـل وأن يحتاط في سيره حتى لا يضل ولكنه أقدم بغير احتياط فكانت النتيجة غير محمودة » .

وبعد فها هو قرار النيابة في أهم قضية أدبية ثارت في بـــداية نهضتنا الثقافية وكان لها دوي هائل في كل الاوساط ، أضعه كاملاً وبكل حذافيره بين يدي القارىء لا بهدف اثارة القضية من جديد ولكن بهدف ابراز ما لمثل هذه القضية من دلالات واضحة ، أبرزها ان حرية الفكر تؤدي الى نتائج عظيمة وتثري الحياة بكل المضامين. ويهمنا أن نؤكد بأن أهم ما أسفرت عنه معركة الشعر الجاهلي هو انتصار الاسلوب العلمي وسيادته في الدراسات الادبية عمومـــاً ، وسيادة مبدأ عدم التسليم بالحقائق الثابتة على علاتها ، فكل شيء

يجب أن يخضع لاعـــادة التقييم انطلاقاً من نقطة الشك في صدق الاحكام السابقة أو حتى في وجود الشيء ذاته . ساد مبدأ الانفتاح على الحياة ، والحرية في التفكير ، وعدم خضوع الباحث لغير روح التحليل ومنهج البحث ، ومهما يكن من أمر فان هـــذه الخطوة الرائدة في مجال الدراسات قد خلقت الآن هذه الحركة العريضة من الدراسات لادبية العلمية . وربما كان طه حسين – بحق – هو امام الدراسات الادبية التيتقول شيئاً آخر غير التفسير اللغوي والبلاغي للنصوص .

# قرار النيابة

**نحن محمد نور رئيس نيابة مصر**

من حيث أنه بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ تقدم بلاغ من الشيخ خليل حسنين الطالب بالقسم العالي بالأزهر لسعادة النائب العمومي يتهم فيه الدكتور طه حسين الاستاذ بالجامعة المصرية بأنه ألف كتاباً أسماه « في الشعر الجاهلي » ونشره على الجمهور وفي هذا الكتاب طعن صريح في القرآن العظيم حيث نسب الخرافة والكذب لهذا الكتاب السماوي الكريم إلى آخر ما ذكره في بلاغه .

وبتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ أرسل فضيلة شيخ الجامع الأزهر لسعادة النائب العمومي خطاباً يبلغ به تقريراً رفعه علماء الجامع الأزهر عن كتاب ألفه طه حسين المدرس بالجامعة المصرية أسماه « في الشعر الجاهلي » كذب فيه القرآن صراحة ، وطعن فيه على النبي ﷺ وعلى نسبه الشريف وأهاج بذلك ثائرة المتدينين وأتى فيه بما يخل بالنظم العامة ويدعو الناس للفوضى ، وطلب اتخاذ الوسائل القانونية

الفعالة الناجعة ضد هذا الطعن على دين الدولة الرسمي وتقديه للمحاكمة وقد أرفق بهذا البلاغ صورة من تقرير أصحاب الفضيلة العلماء الذي أشار إليه في كتابه . وبتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ تقدم إلينا بلاغ آخر من حضرة « عبد الحميد البنان » أفندي عضو مجلس النـــواب ذكر فيه أن الأستاذ طه حسين المدرس بالجامعة المصرية نشر ووزع وعرض للبيع في المحافل والمحـــلات العمومية كتاباً أسماه « في الشعر الجاهلي » طعن وتعدى فيه على الدين الإسلامي – وهو دين الدولة – بعبارات صريحة واردة في كتابه سنبينه في التحقيقات .

**وحيث انه نظراً لتغيب الدكتور طـــه حسين خارج القطر المصري قـــد أرجأنا التحقيق الى ما بعد عودته . فلما عاد بدأنا التحقيق بتاريخ ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٦ فأخذنا أقوال المبلغين جملة بالكيفية المذكورة بمحضر التحقيق ثم استجوبنا المؤلف . وبعـــد ذلك أخذنا في دراسة الموضوع بقدر ما سمحت لنا الحالة .**

**وحيث انه اتضح من اقوال المبلغين انهم ينسبون للمؤلف أنه طعن على الدين الاسلامي في مواضع اربعة من كتابه :**

**الاول :** ان المؤلف أهـــان الدين الإسلامي بتكذيب القرآن في أخبـــاره عن إبراهيم وإسماعيل حيث ذكر في ص ٢٦ من كتابه « للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم واسماعيل ، وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضاً ، ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن لا يكفي



جرجي زيدان معركة بينه وبين طه حسين على صفحات الهلال حول « آداب اللغة العربية » ..

لاثبات وجودهما التاريخي فضلاً عن اثبات هذه القصة التي تحدثنا بهجرة اسماعيل بن إبراهيم إلى مكة ونشأة العرب المستعربة فيها ونحن مضطرون إلى أن نرى في هذه القصة نوعاً من الحيلة في إثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة وبين الإسلام واليهود والقرآن والتوراة من جهة أخرى إلى آخر ما جاء في هذا الصدد .

الثاني : ما تعرض له المؤلف في شأن القراءات السبع المجمع عليها والثابتة لدى المسلمين جميعاً وأنه في كلامه عنها يزعم عدم إنزالها من عند الله ، وان هذه القراءات إنما قرأتها العرب حسب ما استطاعت لا كما أوحى الله بها إلى نبيه مع أن معاشر المسلمين يعتقدون أن كل هذه القراءات مروية عن الله تعالى على لسان النبي ﷺ .

الثالث : ينسبون للمؤلف أنه طعن في كتابه على النبي ﷺ طعناً فاحشاً من حيث نسبه فقال في ص ٧٢ من كتابه : « ونوع آخر من

تأثير الدين في انتحال الشعر وإضافته إلى الجاهليين وهو ما يتصل بتعظيم شأن النبي من ناحية أسرته ونسبه إلى قريش ، فلأمر ما اقتنع الناس بأن النبي يجب أن يكون صفوة بني هاشم وأن يكون بنو هاشم صفوة بني عبد مناف وأن يكون بنو عبد مناف صفوة بني قصي وأن تكون قصي صفوة قريش وقريش صفوة مضر ومضر صفـوة عدنان وعدنان صفوة العرب والعرب صفوة الإنسانية كلهـــا » . وقالوا أن تعدي المؤلف بالتعريض بنسب النبي ﷺ والتحقير من قدره تعدٍّ على الدين وجرم عظيم يسيء المسلمين والإسلام فهو قـد اجترأ على أمر لم يسبقه إليه كافر ولا مشرك .

الرابع : ان الأستاذ المؤلف أنكر أن للإسلام أوليـــة في بلاد العرب وانه دين إبراهيم إذ يقـــول في ص ٨٠ : « أما المسلمون فقد أرادوا أن يثبتوا أن للإسلام أولية في بلاد العرب كانت قبل أن يبعث النبي وان خلاصـــة الدين الإسلامي وصفوته هي خلاصة الدين الحق الذي أوحاه الله إلى الأنبياء من قبل» .. إلى أن قال في ص ٨١ : « وشاعت في العرب أثنـاء ظهور الإسلام وبعده فكرة أن الإسلام يجدد دين إبراهيم ومن هنا أخذوا يعتقدون أن دين إبراهيم هذا قـد كان دين العرب في عصر من العصور ثم أعرضت عنه لمـــا أضلها به المضلون وانصرفت إلى عبادة الأوثان » .. إلى آخر ما ذكره في هذا الموضوع .

ومن حيث أن العبارات التي يقول المبلغون أن فيها طعناً على الدين

الإسلامي إنما جاءت في كتاب في سياق الكلام على موضوعات كلها متعلقة بالغرض الذي ألف من آجله ، فلأجل الفصل في هذه الشكوى لا يجوز انتزاع تلك العبارات من موضعها والنظر إليها منفصلة ، وإنما الواجب توصلاً إلى تقديرها تقديراً صحيحاً بحثها حيث هي في موضعها من الكتاب ومناقشتها في السياق الذي وردت فيــه وبذلك يمكن الوقوف على قصد المؤلف منها وتقدير مسؤوليته تقديراً صحيحاً .

## عن الامر الاول

من حيث أنه ما يلفت النظر ويستحق البحث في كتــاب الشعر الجاهلي من حيث علاقته بموضوع هذه الشكوى ، إنمـا هو ما تناوله المؤلف بالبحث في الفصل الرابع تحت عنوان « الشعر الجاهلي واللغة » من ص ٢٤ إلى ص ٣٠ .

ومن حيث أن المؤلف بعد أن تكلم في الفصــل الثالث من كتابه على أن الشعر المقال بأنه جاهلي لا يمثل الحياة الدينية والعقلية للعرب الجاهليين وأراد في الفصل الرابع أن يقدم أبلغ ما لديه من الأدلة على عدم التسليم بصحة الكثرة المطلقة من الشعر فقال أن هذا الشعر بعيد كل البعد عن أن يمثل اللغــة العربية في العصر الذي يزعم الرواة أنه قيل فيه .

وحيث أن المؤلف أراد أن يدلل على صحة هـذه النظرية فرأى بحق من الواجب عليه أن يبدأ بتعرف اللغة الجاهلية فقال: « ولنجتهد في تعرف اللغة الجاهلية هذه ، ما هي أو ماذا كانت في العصر الذي يزعم الرواة أن شعرهم الجاهلي هذا قد قيل فيه» . وقد أخذ في بحث هذا الأمر فقال أن الرأي الذي اتفق عليه الرواة أو كادوا يتفقون عليه ، هو أن العرب ينقسمون إلى قسمين، قحطانية منازلهم الأولى في اليمن،وعدنانية منازلهم الأولى في الحجاز، وهممتفقون علىأنالقحطانية عرب منذ خلقهم الله فطروا على العربية فهم العاربة ، وعلى أن العدنانية قد اكتسبوا العربية اكتساباً ، كانوا يتكلمون لغة أخرىهي العبرانية أو الكلدانية، ثم تعلموا لغة العرب العاربة فمحت لغتهمالاولى من صدورهم وثبتت فيها هذه اللغة الثانية المستعارة ، وهم متفقون على أن هذه العدنانية المستعربة إنما يتصل نسبها باسماعيل بن إبراهيم، وهم يروون حديثاً يتخذونه أساساً لكل هذه النظرية خلاصته أن أول من تكلم بالعربية ونسي لغة ابيه هو اسماعيل بن ابراهيم . وبعد ان فرغ من تقرير مـــا اتفق عليه الرواة في هذه النقطة قال : ان الرواة يتفقون ايضا على شيء آخر ، وهو ان هناك خلافاً قوياً بين لغة حمير وبين لغة عدنان مستنداً على ما روي عن ابي عمرو بن العلاء من انه كان يقول : « ما لسان حمير بلساننا ولا لغتهم بلغتنا » وعلى ان البحث الحديث قـــد اثبت خلافاً جوهرياً بين اللغة التي كان يصطنعها الناس في جنوب البـــلاد العربية واللغة التي كانوا يصطنعونها في شمال هذه البلاد واشار الى وجود نقوش ونصوص

تثبت هذا الخلاف في اللفظ وفي قواعد النحو والتصريف بعد ذلك حاول المؤلف حل هذه المسألة بسؤال انكاري فقال : إذا كان أبناء إسماعيل قد تعلموا العربية من العرب العاربة فكيف بعد ما بين اللغتين لغة العرب العاربة ولغة العرب المستعربة ، ثم قال أنه واضح جداً لمن له إلمام بالبحث التاريخي عامة ويدرس الاقاصيص والاساطير خاصة ان هذه النظرية متكلفة مصطنعة في عصور متأخرة دعت اليها حاجة دينية أو اقتصادية أو سياسية .

ثم قال بعد ذلك : « للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل وللقرآن أن يحدثنا أيضاً عنهما ، ولكن ورود هذين الإسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي فضلاً عن إثبات هذه القصة التي تحدث بهجرة إسماعيل بن إبراهيم إلى مكة ونشأة العرب المستعربة فيها » . وظاهر من إيراد المؤلف هذه العبارة أن يعطي دليله شيئاً من القوة بطريقة التشكك في وجود إبراهيم وإسماعيل التاريخي وهو يرمي بهذا القول أنه ما دام إسماعيل وهو الأصل في نظرية العرب العاربة والعرب المستعربة مشكوك في وجوده التاريخي فمن باب أولى ما ترتب على وجوده مما يرويه الرواة . أراد المؤلف أن يوهم بأن لرأيه أساساً فقال : « ونحن مضطرون إلى أن نرى في هذه القصة نوعاً من الحيلة في إثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة وبين الإسلام واليهودية والقرآن من جهة أخرى » . ثم أخذ يبسط الأسباب التي يظن أنها تبرر هذه الحيلة إلى أن قال : « أمر هذه القصة اذن واضح فهي حديثة العهد ظهرت قبيل الإسلام واستغلها الإسلام بسبب

ديني وسياسي أيضاً، وإذن فيستطيع التاريخ الأدبي واللغوي ألا يحفل بها عندما يريد أن يتعرف أصل اللغة العربية الفصحى ، وإذن فنستطيع أن نقول أن الصلة بين اللغة العربية الفصحى التي كانت تتكلمها العدنانية واللغة التي كانت تتكلمها القحطانية في اليمن إنما هي كالصلة بين اللغة العربية وأي لغة أخرى من اللغات السامية المعروفة ، وان قصة العاربة والمستعربة وتعلم إسماعيل العربية من جرهم كل ذلك أحاديث أساطير لا خطر له ولا غناء فيه .. وهنا يجب أن نلاحظ على الدكتور المؤلف الكتاب «١» أنه خرج من بحثه هذا عاجزاً كل العجز عن أن يصل الى غرضه الذي عقد هذا الفصل من أجله ، وبيان ذلك أنه وضع في أول الفصل سؤالاً وحاول الإجابة عليه ، وجواب هذا السؤال في الواقع هو الأساس الذي يجب أن يرتكز عليه في التدليل على صحة رأيه ، هو يريد أن يدلل على أن الشعر الجاهلي بعيد كل البعد عن أن يمثل اللغة العربية في العصر الذي يزعم الرواة أنه قيل فيه ، وبديهي أنه للوصول إلى هذا الغرض يتعين على الباحث تحضير ثلاثة أمور :

١ — الشعر الذي يريد أن يبرهن على أنه منسوب بغير حق للجاهلية .

٢ — الوقت الذي يزعم الرواة أنه قيل فيه .

٣ — اللغة التي كانت موجودة فعلاً في الوقت المذكور .

وبعد أن تتهيأ له هـــذه المواد يجري عملية المقارنة فيوضح الاختلافات الجوهرية بين لغة الشعر وبين لغـة الزمن الذي روى أنه قيل فيه . ويستخرج بهذه الطريقة الدليل على صحة مـا يدعيه . لذا تتضح أهمية السؤال الذي وضعـــه بقوله : « لنجتهد في تعرف اللغة الجاهلية هذه ، ما هي أو ما إذا كانت في العصر الذي يزعم الرواة أن شعرهم الجاهلي هذا قد قيل فيه » . وتتضح أهمية الإجابة عنه .

ولكن الأستاذ المؤلف وضع السؤال وحاول الإجابة عنه وتطرق في بحثه إلى الكلام على مسائل في غاية الخطورة صدم بهـــا الأمة الإسلامية في أعز ما لديها من الشعور ولوث نفسه بما تناوله من البحث في هذا السبيل بغير فائدة ولم يوفق الى الإجابة، بل قد خرج من البحث بغير جواب اللهم إلا قوله : « ان الصلة بين اللغة العدنانية وبين اللغـة القحطانية ، إنما هي كالصلة بين اللغة العربية وأي لغـــة أخرى من اللغات السامية المعروفة » . وبديهي أن ما وصل إليه ليس جواباً عن السؤال الذي وضعه . وقد نوقش في التحقيق في هذه المسألة فلم يستطع رد هذا الاعتراض ولا يمكن الاقتناع بمـــا ذكره في التحقيق من أنه كتب الكتاب للاخصائيين من المستشرقين بنـوع خاص وأن تعريف هاتين اللغتين عند الاخصائيين واضح لا يحتـاج إلى أن يذكر لأن قوله هذا عجز عن الجواب ، كما أن قوله أن اللغـة الجاهلية في رأيه ورأي القدماء والمستشرقين لغتان متباينتان لا يمكن أن يكون جواباً عن السؤال الذي وضعـه لأن غرضه من السؤال واضح في كتابه إذ قال : « ولنجتهد في تعرف اللغة الجاهلية هذه ما هي » . وقد كان قرر قبل

ذلك : « فنحن إذا ذكرنا اللغة العربية نريد بها معناها الدقيق المحدود الذي نجده في المعاجم حين نبحث فيها عن لفظ اللغة ما معنـاه نريد بها الألفاظ من حيث هي ألفاظ تدل على معانيها تستعمل حقيقة مرة ومجازاً مرة أخرى وتتطلب تطوراً ملائماً لمقتضيات الحياة التي يحياها أصحاب هذه اللغة ، فبعد أن حدد هو بنفسه معنى اللغة الذي يريده فلا يمكن أن يقبل منه ما أجاب به من أن مراده أن اللغة لغتان بدون أن يتعرف على واحدة منهما .

**فالمؤلف اذن في واحدة من اثنتين : اما ان يكون عاجزاً واما ان يكون سيء النية فلا جعل هـــذا البحث ستاراً ليصل بواسطته الى الكلام في تلك المسائل الخطيرة التي تكلم عنها في هذا الفصل وسنتكلم فيما بعد عن هذه النقطة عند الكلام على القصد الجنائي .**

٢ ـ انه استدل على عدم صحة النظرية التي رواهـا الرواة وهي تقسيم العرب إلى عاربة ومستعربة وتعلم اسماعيل العربية من جرهم ، بافتراض وضعه في صيغة سؤال انكاري . إذا كان أبنـاء إسماعيل قد تعلموا العربية من أولئك العرب الذين نسميهم العاربة فكيف بعد ما بين اللغة التي كان يصطنعها العرب العاربة واللغـة التي كان يصطنعها العرب المستعربة . يريد المؤلف بهذا أن يقول ، لو كانت نظرية تعلم اسماعيل وأولاده العربية من جرهم صحيحة لوجب أن تكون لغـــة المتعلم كلغة المعلم . وهـــذا الاعتراض وجيه في ذاته ولكنه لا يفيد المؤلف في التدليل على صحة رأيه ، لأنه نسي أمراً هاماً لا يجوز غض

النظر عنه . هو يشير إلى الاختلافات التي بين لغة حمير ولغة عدنان ، وهـــو يقصد بلغة عدنان التي كانت موجودة وقت نزول القرآن لأنه يرى من الاحتياط العلمي أن يقرر أن أقدم نص عربي للغــة العدنانية هو القرآن ، وهو يعلم أن حمير آخر دول العرب القحطانية، وقد مضى من وقت وجود اسماعيل إلى وقت وجود حمير زمن طويل جــداً أي أنه قد انقضى من الوقت الذي يروى ان إسماعيل تعلم فيه اللغة العربية من جرهم إلى الوقت الذي اختــاره المؤلف للمقارنة بين اللغتين زمن يتعذر تحديده ، ولكنه على كل حال زمن طويل جـــداً لا يقل عن عشرين قرناً ، فهل يريد المؤلف مع هذا أن يتخذ الاختلافات التي بين اللغتين دليلاً على عدم صحة نظرية الرواة غير حاسب حساباً للتطور الواجب حصوله في اللغة بسبب مضي هذا الزمن الطويل وما يستدعيه توالي العصور من تتابع الحوادث واختلاف الظروف . ان الاستاذ قد اخطأ في استنتاجه بغـــير شك . ونستطيـع اذن ان نقول ان استنتاجه لا يصلح دليلا على فساد نظرية الرواة التي يريد ان يهدمها وانه اذا ما ثبت وجود اختلاف مهما كان مداه بين اللغتين فان هذا



لا ينفي صحة الرواية التي يرويهـــا الرواة من حيث تعلم اسماعيل العربية من جرهم، ولا يضيرها ان الاستاذ المؤلف ينكرها بغير دليل لان طريقة الانكار والتشكك بغير دليل طريقة سهلة جداً في متناول كل انسان عالماً كان او جاهلا .

على أننا نلاحظ أيضاً على المؤلف أنه لم يكن دقيقاً في بحثه ، وهو ذلك الرجل الذي يتشدد كل التشدد في التمسك بطرق البحث الحديثة ذلك انه ارتكن على إثبات الخلاف بين اللغتين عـلى أمرين ، الأول ما روي عن أبي عمرو بن العـلاء من أنه كان يقول ، « ما لسان حمير بلساننا ولا لغتهم بلغتنا » . والثـــاني قوله : « ولدينا الآن نقوش ونصوص تمكننا من إثبات هذا الخلاف في اللفظ وفي قواعـــد النحو والتصريف أيضاً » .

أما عن الدليل الأول فإن ما رواه ابو عبد الله بن سلام الجمحي مؤلف طبقات الشعراء عن ابي عمرو بن العلاء « مـــا لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا » . وقد يكون للمؤلف مأرب من وراء تغيير هذا النص ، على أن الذي نريد أن نلاحظه هـو أن ابن سلام ذكر قبيل هذه الرواية في الصفحة نفسها ما يأتي :

وأخبرني يونس عن أبي عمرو قال : « العرب كلها ولد إسماعيل إلا حمير وبقا جرهم » . — راجع ص ٨ من كتاب طبقات الشعراء طبعة مطبعة السعادة — فواجب على المؤلف اذن وقد اعتمد صحة العبارة

الاولى ان يسلم ايضا بصحة العبارة الثانية ، لان الراوي واحد والمروي عنه واحد . وتكون نتيجة ذلك انه فسر ما اعتمد عليه من اقوال ابي عمرو بن العلاء بغير ما اراده بل فسره بعكس ما اراده ويتعين اسقاط هذا الدليل .

واما عن الدليل الثاني فان المؤلف لم يتكلم عنه بأكثر من قوله : « ولدينا الان نقوش ونصوص تمكننا من اثبات هـذا الخلاف » . فأردنا عند استجوابه ان نستوضحه ما اجمل فعجز، وليس أدل على هذا العجز من أن نذكر هنا ما دار في التحقيق من المناقشة بشأن هذه المسألة :

س — هل يمكن لحضرتكم الان تعريف اللغة الجاهلية الفصحى وعلى لغة حمير وبيان الفرق بين لغة حمير ولغـة عدنان ومدى هذا الفرق وذكر بعض امثلة تساعدنا على فهم ذلك ؟

ج — قلت، ان اللغة الجاهلية في رأيي ورأي القدماء والمستشرقين لغتان متباينتان على الأقل ، أولها لغة حمير وهذه اللغة قد درست ووضعت لها قواعد النحو والصرف والمعاجم ، ولم يكن شيء من هذا معروف قبل الاكتشافات الحديثة ، وهي كما قلت مخالفة للغة العربية الفصحى التي سألتكم عنهـا مخالفة جوهرية في اللفظ والنحو وقواعد الصرف ، وهما إلى اللغة الحبشية القديمة أقرب منها إلى اللغـة العربية الفصحى ، وليس من شك في أن الصلة بينها وبين لغة القرآن والشعر

كالصلة بين السريانية وبين هـذه اللغة القرآنية . فاما إيراد النصوص والأمثلة فيحتاج إلى ذاكرة لم يهبهـا الله لي ، ولا بد من الرجوع إلى الكتب المدونة في هذه اللغة .

**س – هل يمكن لحضرتكم ان تبينوا لنا هـــذه المراجع او تقدموها لنا ؟**

جـ – أنا لا أقدم شيئاً .

**س – هل يمكن لحضرتكم ان تبينوا الى اي وقت كانت موجودة اللغة الحميرية ومبدأ وجودها ان امكن ؟**

جـ – مبدأ وجودها ليس من السهل تحديده ولكن لا شك في أنها كانت معروفة تكتب قبل القرن الأول للمسيح وظلت تتكلم إلى مـا بعد الإسلام ، ولكن ظهور الإسلام وسيادة اللغة القرشية قد محيا هذه اللغة شيئاً فشيئاً كما محيا غيرها من اللغات المختلفة في البلاد العربية وغير العربية وأقر مكانها لغة القرآن .

**س – هل يمكن لحضرتكم ايضاً ان تذكروا لنا مبدأ اللغة العدنانية ولو بوجه التقريب ؟**

جـ – ليس من السهل معرفة مبدأ اللغة العدنانية وكل ما يمكن أن يقال بطريقة عملية هو أن لدينا نقوشاً قليلة جـــداً يرجع عهدها إلى القرن الرابع للميلاد ، وهذه النقوش قريبة من اللغة العدنانية ولكن

المستشرقين يرون أنها لهجة قبطية واذن فقد يكون من احتياط العلم انءنرى ان اقدم نص عربي يمكن الاعتماد عليه من الوجهة العلمية الى الان انما هو القرآن حتى نستكشف نقوشاً اظهر واكثر مما لدينا .

س – هل تعتقدون حضرتكم ان اللغة سواء كانت اللغة الحميرية او اللغة العدنانية كانت باقية على حالها من وقت نشأتها او حصل فيهما تغيير بسبب تمادي الزمن والاختلاط ؟

ج – ما أظن أن لغة من اللغات تستطيع أن تبقى قروناً دون أن تتطور ويحصل فيها التغيير الكثير .

ونحن مع هذا لا نريد أن ننفي وجود اختلاف بين اللغتين ولا نقصد أن نعيب على المؤلف جهله بهذه الأمور فإنها في الحقيقة ما زالت من المجاهل وما وصل إليه المستشرقون من الاستكشافات لا ينير الطريق ، وإنما الذي نريد أن نسجله عليه هو أنه بنى أحكامه على أساس ما زال مجهولاً ، إذ أنه يقرر بجرأة في آخر الفصل الذي نتكلم بشأنه ، « والنتيجة لهذا البحث كله تردنا الى الموضوع الذي ابتدأنا به منذ حين وهو ان هذا الشعر الذي يسمونه الجاهلي لا يمثل اللغة الجاهلية ولا يمكن ان يكون صحيحاً ، ذلك لاننا نجد بين هؤلاء الشعراء الذين يضيفون اليهم شيئاً كثيراً من الشعر الجاهلي قوماً ينتسبون الى عرب اليمن الى هذه القحطانية العاربة التي كانت تتكلم لغة غير لغة القرآن والتي كان يقول عنها ابو عمرو بن العلاء ان لغتنا

مخالفة للغة العرب والتي اثبت البحث الحديث انها لغة اخرى غير اللغة العربية - فمتى قال عمرو بن العلاء انها لغة مخالفة للغة العرب. لقد اشرنا الى التغيير الذي احدثه المؤلف فيما روى عن ابي عمرو حيث حذف من روايته. «ولا عربيتهم بعربيتنا» ، ووضع محلها « ولا لغتهم بلغتنا » ، وقلنا قد يكون للمؤلف مأرب من وراء هذا التغيير ، فهذا هو مأربه. ان الاستاذ حرف في الرواية عمدا ليصل الى تقرير هذه النتيجة.

ويقول المؤلف أيضاً والتي أثبت البحث الحديث أن لها لغة أخرى غير اللغة العربية — وقد أبنا فيما سلف أنه عجز في إثبات هذه المسألة عن إثبات ما يدعيه — ومن الغريب أنه عندما بدأ البحث اكتفى بأن قال ، ولدينا الآن نقوش ونصوص تمكننا من إثبات هذا الخلاف في اللفظ وفي قواعد النحو والتصريف أيضاً ، ولكنه انتهى بأن قرر بأن البحث الحديث أثبت أن لها لغة أخرى غير اللغة العربية !!!

قرر الأستاذ في التحقيق أنه لا شك في أن اللغة الحميرية ظلت تتكلم الى ما بعد الإسلام ، فإن كانت هذه اللغة هي لغة أخرى غير اللغة العربية كما يوهم أنه انتهى به بحثه فهل له أن يفهمنا كيف استطاع عرب اليمن فهم القرآن وحفظه وتلاوته ؟

نحن نسلم بأنه لا بد من وجود اختلافات بين لغة حمير وبين لغة عدنان ، بل ونقول أنه لا بد من وجود شيء من الاختلافات بين



د . محمد حسين هيكل
معركة حول « الحضارة »
لتبديد الركود الادبي ..

بعض القبائل وبين البعض الآخر ممن يتكلمون لغة واحدة من اللغتين المذكورتين ، ولكنها على كل حال اختلافات لا تخرجها عن العربية وهذه الاختلافات هي التي قصدها أبو عمرو بن العـــلاء بقوله : « ما لسان حمير بلساننا » ، والمؤلف لا يستطيع أن ينكر الاختلاط الذي لا بد منه بين القبائل المختلفة خصوصاً في أمـــة متنقلة بطبيعتها كالأمة العربية ، ولا بد لها جميعاً من لغة عامة تتفاهم بها هي اللغة الأدبية ، وقد أشار هو بنفسه إليهـــا في ص ١٧ من كتابه حيث قال عن القرآن :

ولكنه كان كتاباً عربياً لغته هي اللغة العربية الأدبية التي كان يصطنعها الناس في عصره أي في العصر الجاهلي » . وهذه اللغة الأدبية هي لغة الكتابة ولغة الشعر ، والمؤلف نفسه عندما تكلم في الفصل الخامس عشر عـــن الشعر الجاهلي واللهجات بحث في ص ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ بحثاً يؤيد هذا المعنى وان كان يدعي بغير دليل أن الإسلام قد

فرض على العرب جميعاً لغة عامة واحدة هي لغة قريش مع أنه سبق أن ذكر في ص ١٧ أن لغة القرآن هي اللغة العربية الأدبية التي كان يصطنعها الناس في عصره أي في العصر الجاهـــلي فلمَ لا تكون لهذه اللهجة الأدبية السيادة العامة من قبل نزول القرآن بزمن طويل وكيف يستطيع هو هذا التحديد وعلامَ يستند ؟ . يتضح مما تقدم أن عدم ظهور خلاف في اللغة لا يدل في ذاته حتماً على عـــدم صحة الشعر . ونحن لا نريد بما قدمنا أن نتولى الدفاع عن صحة الشعر الجاهلي إذ أن هذه المسألة حديثة العهد ابتدعها المؤلف وانما هي مسألة قديمة قررها أهل الفن والشعر كما قال « ابن سلام » صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم كسائر أصناف العلم والصناعات وهو يحتاج في تمييزه إلى خبير كاللؤلؤ والياقوت لا يعرف بصنعة ولا وزن دون المعاينة ممن يبصره — ولكن الذي نريد أن نشير اليه انما هو الخطأ الذي اعتاد أن يرتكبه المؤلف في ابحاثه حيث بدأ بافتراض يتخيله ثم ينتهي بأن يرتب عليه قواعد كأنها حقائق ثابتة كما فعل في أمر الاختلافات بين لغة حمير وبين لغة عدنان ثم في مسألة ابراهيم واسماعيل وهجرتهما الى مكة وبناء الكعبة اذ بدأ فيها باظهار الشك ثم انتهى باليقين . بدأ بقوله : « للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم واسماعيل وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضاً ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي فضلاً عن اثبات هذه القصة التي تحدثنا بهجرة اسماعيل بن ابراهيم إلى مكة ونشأة العرب المستعربة فيها » . إلى هنا أظهر الشك لعدم قيام الدليل التاريخي في نظره كما تتطلبه الطرق الحديثة ثم انتهى

بأن قرر في كثير من الصراحة : أن هــــذه القصة إذن واضح فهي حديثة العهد ظهرت قبل الإسلام واستغلها الإسلام لسبب ديني. .الخ. . فما هو الدليل الذي انتقل به من الشك إلى اليقين ؟.

هل دليـــله هو قوله « نحن مضطرون إلى أن نرى في هذه القصة نوعاً من الحيلة في اثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة وبين الإسلام واليهودية والقرآن والتوراة من جهة أخرى ؟ وان أقدم عصر يمكن أن تكون قد نشأت فيه هذه الفكرة انما هو هذا العصر الذي أخذ اليهود يستوطنون فيه شمال البلاد العربية ويبنون فيه المستعمرات. . الخ – وان ظهور الإسلام وما كان من الخصومة بينه وبين وثنية العرب من غير أهل الكتاب قد اقتضى أن نثبت الصلة بين الدين الجديد وبين ديانتي النصارى واليهود وأنه مع ثبوت الصلة الدينية يحسن أن تؤيدها صلة مادية .. الخ .

إذا كان الأستاذ المؤلف يرى أن ظهور الإسلام قــــد اقتضى أن تثبت الصلة بينـــه وبين ديانتي اليهود والنصارى ، وان القرابة المادية الملفقة بين العرب وبين اليهود لازمـــة لإثبات الصلة بين الإسلام وبين اليهودية فاستغلها لهذا الغرض ، فهل له أن يبين السبب في عدم اهتمامه أيضاً بمثل هــذه الحيلة لتوثيق الصلة بين الإسلام وبين النصرانية ؟. . وهل عدم اهتمامه هذا معنـــاه عجزه أو استهانته بأمر النصرانية ؟. . وهل من يريد توثيق الصلة مع اليهود بأي ثمن ، حتى باستغلال التلفيق هو الذي يقول عنهم في القرآن : « لتجدن أشد الناس عداوة للذين

آمنوا اليهود والذين أشركوا » . ان الأستاذ ليعجز حقاً عن تقديم هذا البيان إذ أن كل ما ذكره في هذه المسألة إنما هو خيال في خيال وكل ما استند عليه من الأدلة هو :

١ — فليس ببعيد أن يكون ..

٢ — فما الذي يمنع ..

٣ — ونحن نعتقد ..

٤ — وإذن فليس ما يمنع قريشاً من أن تقبل هذه الاسطورة .

٥ — وإذن فنستطيع أن نقول !!!

فالأستاذ المؤلف في بحثه إذا رأى إنكار شيء يقول لا دليل عن الأدلة التي تتطلبها الطرق الحديثة للبحث حسب الخطة التي رسمها في منهج البحث وإذا رأى تقرير أمر لا يدلل عليه بغير الأدلة التي أحصيناها له وكفى بقوله حجة .

سئل الأستاذ في التحقيق عن أصل هذه المسألة « أي تلفيق القصة » وهل هي من استنتاجه أو نقلها . فقال : **فرض فرضته أنا دون ان اطلع عليه في كتاب آخر وقد اخبرت بعد ان ظهر الكتاب ان شيئاً مثل هذا الفرض يوجد في بعض كتب المبشرين ، ولكن لم افكر فيه حتى بعد ظهور كتابي** » . على أنه سواء كان هذا الفرض

من تخيله كما يقـول أو من نقله عن ذلـك المبشر الذي يستتر تحت اسم « هاشم العربي » فانه كلام لا يستند إلى دليل ولا قيمة له ، على أننا نلاحظ أن ذلك المبشر مع ما هو ظاهر من مقاله من غرض الطعن على الاسلام كان في عبارته أظرف من مؤلف كتاب الشعر الجاهلي لأنه لم يتعرض للشك في وجود إبراهيم واسماعيـل بالذات وانمـا اكتفى بأن أنكر ان اسماعيل أبو العرب العدنانيين ، وقال أن حقيقـة الأمر في قصة اسماعيل انها دسيسة لفقها قدماء اليهود للعرب تزلفاً اليهم..الخ. كما نلاحظ أيضاً أن ذلك المبشر قد يكون له عذره في سلوك هــذا السبيل لأن وظيفته التبشير لدينه وهذا غرضه الذي يتكلم فيه ولكن ما عذر الأستاذ المؤلف في طرق هذا الباب ومـا هي الضرورة التي ألجأته إلى أن يرى في هذه القصة نوعاً من الحيلة .. الخ ..

وان كان المتسامح يرى له بعض العذر في التشكك الذي أظهره أولاً اعتماداً على عدم وجود الدليل التاريخي كما يقول فما الذي دعاه الى أن يقول في النهاية بعبارة تفيد الجزم : ان هذه القصة إذن واضح فهي حديثة العهد ظهرت قبيل الإسلام واستغلهـا الاسلام لسبب ديني واضح .. الخ . مع اعترافه في التحقيق بأن المسألة فرض افترضه ؟

يقول الاستاذ انه ان صح افتراضه فان القصة كانت شائعة بـين العرب قبل الاسلام فلما جاء الاسلام استغلها وليس ما يمنع أن يتخذها الله في القرآن وسيلة لاقامة الحجة على خصوم المسلمين كما اتخذ غيرهـا من القصص التي كانت معروفة وسيلة إلى الاحتجاج او الى الهداية ـ

وهاشم العربي يقول في مثل هـــذا : ولما ظهر محمد رأى المصلحة في إقرارها فأقرها وقال للعرب أنه انما يدعوهم إلى ملة جدهم هذا الذي يعظمونه من غـــير أن يعرفوه فسبحان من أوجد هذا التوافق بين الخواطر ..

ان الاستاذ المؤلف اخطأ فيما كتب وأخطأ أيضاً في تفسير مـــا كتب وهو في هذه النقطة قد تعرض بغير شك لنصوص القرآن وليس في وسعه الهرب بادعائه البحث العلمي منفصلا عن الدين ، فليفسر لنا إذن قوله تعالى في سورة النساء : « انا أوحينا اليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده وأوحينا إلى إبراهيم واسماعيل واسحاق ويعقــوب والأسباط وعيسى وأيوب ويونس وهارون وسليمان .. الخ ..» وقوله في سورة مريم : « واذكر في الكتاب إبراهيم انه كان صديقـاً نبياً » « واذكر في الكتاب اسماعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولاً نبياً» وفي سورة آل عمران« قل آمنا بالله وما أنزل علينا وما أنزل على ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والأسباط ومـــا أوتي موسى وعيسى والنبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون» وغير ذلك من الآيات القرآنية الكثيرة التي ورد فيها ذكر إبراهيم واسماعيل ، لا على سبيل المثال كما يدعي حضرته ، وهل عقل الأستاذ سليم بأن الله سبحانه وتعالى يذكر في كتابه أن إبراهيم نبي وأن إسماعيل رسول نبي مع أن القصة ملفقة ، وماذا يقول حضرته في موسى وعيسى وقـــد ذكرهما الله سبحانه وتعالى في الآية الأخيرة مع إبراهيم واسماعيل وقال في حقهم جميعاً لا نفرق بين أحد منهم ، وهل يرى حضرته أن قصة

موسى وعيسى من الأساطير أيضاً قد ذكرها الله وسيلة للاحتجاج أو للهداية كما فعل في قصة إبراهيم واسماعيل ما دامت الآية تقضي بأن لا نفرق بين أحد منهم ، الحق أن المؤلف في هذه المسألة يتخبط تخبط الطائش ويكاد يعترف بخطئه لأن جوابه يشعر بهذا عندما سألناه في التحقيق عن السبب الذي دعاه أخيراً لأن يقرر بطريقة تفيـد الجزم بأن القصة حديثة العهد ظهرت قبيل الاسلام فقال في ص ٣٧ من محضر التحقيق : « **هذه العبارة اذا كانت تفيد الجزم فهي انما تفيده ان صح الفرض الذي قامت عليه وربما كان فيها شيء من الغلو ولكني اعتقد ان العلماء جميعاً عندما يفترضون فروضا علمية يبيحون لانفسهم مثل هذا النحو من التعبير فالواقع انهم مقتنعون فيما بينهم وبين انفسهم بأن فروضهم راجحة** » .

والذي نراه أن موقف الاستاذ المؤلف هنا لا يختلف عـن موقف الأستاذ « هوار » حين يتكلم عن شعر أمية بن أبي الصلت وقد وصف المؤلف نفسه هذا الموقف في ص ٨٢ و٨٣ من كتابه بقوله : « مع اني من أشد الناس اعجاباً بالاستاذ « هوار » وبطائفة من أصحابـه المستشرقين وبما ينتهون اليه في كثير من الأحيان من النتائج العلميـة القيمة في تاريخ الادب العربي التي يتخذونها للبحث فاني لا أستطيـع أن أقرأ مثل هذا الفصل دون أن أعجب كيف يتورط العلماء أحياناً في مواقف لا صلة بينها وبين العلم » .

حقاً ان الاستاذ المؤلف قد تورط في هذا الموقف الذي لا صلة بينه

وبين العلم بغير ضرورة يقتضيها بحثه ولا فائدة يرجوها لان النتيجة التي وصل اليها من بحثه وهي قوله « ان الصلة بين اللغة العدنانية وبين اللغة القحطانية كالصلة بين اللغة العربية وأي لغة أخرى من اللغات السامية المعروفة وأن قصة العاربة والمستعربة وتعلم اسماعيل العربية من جرهم كل ذلك حديث أساطير لا خطر له ولا غناء فيه » ما كانت تستدعي التشكك في صحة أخبار القرآن عن إبراهيم واسماعيل وبنائهما الكعبة ثم الحكم بعدم صحة القصة وباستغلال الاسلام لها لسبب ديني .

ونحن لا نفهم كيف أباح المؤلف لنفسه أن يخلط بين الدين وبين العلم وهو القائل بأن الدين يجب أن يكون بمعزل عن هذا النوع من البحث الذي هو بطبيعته قابل للتغيير والنقض والشك والانكار « ص ٢٢ من محضر التحقيق » واننا حين نفصل بين العلم والدين نضع الكتب السماوية موضع التقديس ونعصمها من انكار المنكرين وطعن الطاعنين « ص ٢٤ من محضر التحقيق » ولا ندري لم يفعل غير ما يقول في هذا الموضوع. لقد سئل في التحقيق عن هذا فقال أن : الداعي أني أناقش طائفة من العلماء والآباء والقدماء والمحدثين وكلهم يقررون أن العرب المستعربة قد أخذوا لغتهم عن العرب العاربة بواسطة أبيهم اسماعيل بعد أن هاجر، وهم جميعاً يستدلون على آرائهم بنصوص من القرآن ومن الحديث فليس لي بد من أن أقول لهم أن هذه النصوص لا تلزمني من الوجهة العلمية .

اما الثابت من نصوص القرآن فقصة الهجرة وقصة بناء الكعبة وليس في القرآن نصوص يستدل بهـــا على تقسيم العرب إلى عاربة ومستعربة ، على أن اسماعيل أب العرب العدنانيين ، ولا على تعلم اسماعيل العربية من جرهم، ونص الآية التي ثبتت الهجرة « ربنا اني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل افئدة من الناس تهوى اليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون » لا يفيد غـير اسكان ذرية إبراهيم في وادي مكة اي أن اسماعيل هو جرهم صغير « كنص الحديث » إلى هذا الوادي فنشأ فيه بين أهله وهم من العرب وتعلم هو وأبناؤه لغة من نشأوا بينهم وهي العربية لأن اللغة لا تولد مع الانسان وإنما تكتسب اكتساباً وقـــد اندمجوا في الغرب فصاروا منهم وهذا الاندماج لا يترتب عليه ان يكون جميع العرب العدنانيين من ذريته ، إذ الحكم بهذا يقتضي ألا يكون مع اسماعيل احد منهم حتى لا يوجد غير ذريته وهو مـا لم يقل به احد – ويا ليت الاستاذ المؤلف حذا حذو ذلك المبشر هاشم



العربي في هذه المسألة حيث قـــال « ولا اسماعيل نفسه بأب للعرب المستعربة ولا تملك احد من بنيه على أمة من الأمم وإنما قصارى أمرهم أنهم دخلوا وهم عدد قليل في قبائل العرب العديدة المجاورة لمنازلهم فاختلطوا بها وما كانوا منها إلا كحصاة في فلاة » — راجع ص ٣٥٦ من كتاب مقالة في الاسلام — ولو أن المؤلف فعل هـــذا لنجا من التورط في هذا الموضوع . أما مسألة بناء الكعبة فلم يفهم الحكمة في نفيها واعتبارها أسطورة من الأساطير اللهم إلا إذا كان مراده إزالة كل اثر لابراهيم واسماعيل ولكن مـــا مصلحة المؤلف من هذا ؟ الله اعلم بمراده .

## عن الامر الثاني

من حيث أن المبلغين ينسبون إلى المؤلف أنه يزعم « عـدم انزال القراءات السبع المجمع عليها والثابتة لدى المسلمين جميعاً » ويقول أن هذه القراءات « انما قرأتها العرب حسب ما استطاعت لا كما أوصى الله بها إلى نبيه » مع أن معـاشر المسلمين يعتقدون أن كل هذه القراءات مروية عن الله تعالى على لسان النبي ﷺ وأن ما تجده فيها من امـالة وفتح وادغام وفك ونقل كله منزل من عند الله تعالى استدلوا على هذا بحديث النبي ﷺ « أقرأني جبريل على حرف فـــلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف » وعلى قوله ﷺ لما تحاكم اليه سيدنا عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم بسبب ما ظهر من الاختلاف

بين قراءة كل منها « هكذا أنزلت أن هـــذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه » وقالوا أن الحديث وان كان غير متواتر من حيث السند إلا انه متواتر من حيث المضي . وحيث أنه يجب أن يلاحظ قبل الكلام على عبارة المؤلف أن حديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف» قد ورد من رواية نحو عشرين من الصحابة لا بنصه ولكن بمعناه. وقــد حصل اختلاف كثير في المراد بالاحرف السبعة فقال بعضهم أن المراد بالاحرف السبعة الاوجه التي يقع بها الاختلاف في القراءة «راجع كتاب البيان لطاهر بن صالح بن أحمد الجزائري طبع المنــار – ص٣٧ – ٣٨ » وقال بعضهم أنها أوجه من المعاني المتفقة بالالفاظ المختلفة نحو : « أقبل وهلم وتعال وعجل واسرع وانظر وأخر وأمهل ونحوه » « راجــع ص ٣٩ وما بعدها من الكتاب المذكور » وقال بعضهم أنها أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل وقصص ومثل « ص ٤٧ » وقال بعضهم أنها سبع لغــات متفرقة في القرآن لسبعة أحياء من قبائل العرب مختلفة الألسن « ص ٤٩ » وقـــال بعضهم أن المراد بالسبعة الاحرف سبعة أوجه في أداء التلاوة وكيفية النطق بالكلمات التي فيها من ادغــام واظهار وتفخيم وترقيق وامالة وإشباع ومد وقصر وتشديد وتخفيف وتليين ، لأن العرب كانت مختلفة اللغات في هــذه الوجوه فيسر الله عليهم ليقرأ كل إنسان بما يوافق لغته ويسهل على لسانه « ص ٥٩ » وقال غيرهم خلاف ذلك .

وقد قال « الحافظ أبو حاتم بن حيان البستي » . اختلف أهــل العلم في معنى الأحرف السبعة في خمسة وثلاثين قولاً « ص ٥٩ و ٦٠ »

وقال الشرف المرسي : « الوجود أكثرها متداخلة ولا أدري مستندها ولا عمن نقلت » إلى أن قال « وقد ظن كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبع وهو جهل قبيح « ص٦١ » وقال بعضهم هذا الحديث من المشكل الذي لا يدرى معنـاه وقال آخر والمختار عندي أنه من المتشابه الذي لا يدرى تأويله .

ورأى « أبو جعفر محمد بن جرير الطبري » صاحب التفسير الشهير في معنى هذا الحديث أنه أنزل بسبع لغـات وينفي أن يكون المراد بالحديث القراءات لأنه قال فأما ما كان من اختلاف القراءة في رفـع حرف وجره ونصبه وتسكين حرف وتحريكه ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة فمن معنى قول النبي ﷺ « أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف » بمعزل لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن مما اختلفت القراءة في قراءته بهذا المعنى يوجب المراء به كفر المماري به في قول أحد من علماء الأمة .. « راجع الجزء الأول من تفسير القرآن للطبري ص ٢٣ طبـع المطبعة الأميرية » .

والمؤلف قد تعرض لهذه المسألة في الفصل الخامس الذي عنوانه « الشعر الجاهلي واللهجات » حيث تكلم على عدم ظهور اختلاف في اللهجة « يريد باللهجة هنا الاختلافات المحلية في اللغة الواحدة أو ما يسميه الفرنسيون « Dialcte » أو تباعد في اللغة أو تباين في مذهب الكلام مع أن لكل قبيلة لغتها ومذهبها في الكلام وهو يريد بذلك أن تدلل على أن الشعر الذي لم يظهر فيـــه أثر لهذه الاختلافات لم

يصدر عن هذه النقطة قال إن القرآن الذي تلي بلهجة واحدة هي لغة قريش ولهجتها لم يكد يتناوله القراء من القبائل المختلفة حتى كثرت قراءاته وتعددت اللهجات فيه وتباينت تبايناً كثيراً جد القراء والعلماء المتأخرون في ضبطه وتحقيقه وأقاموا له علماً أو علوماً خاصة وقد أشار بايضاح إلى ما يريده من الاختلاف في القراءات فقال إنما يشير إلى اختلاف آخر يقبله العقل ويسيغه النقل وتقتضيه ضرورة اختلاف اللهجات بين قبائل العرب التي لم تستطع أن تغير حناجرها وألسنتها وشفاهها لتقرأ القرآن كما كان يتلوه النبي وعشيرته من قريش فقرأته كما كانت تتكلم فأمالت حيث لم تكن تميل ومدت حيث لم تكن تمد وقصرت حيث لم تكن تقصر وسكنت حيث لم تكن تسكن وأدغمت أو أخفت أو نقلت حيث لم تكن تدغم ولا تخفي ولا تنقل .

**فالمؤلف لم يتعرض لمسألة القراءات من حيث انها منزلة أو غير منزلة وانما قال كثرت القراءات وتعددت اللهجات وقال ان الخلاف الذي وقع في القراءات تقتضيه ضرورة اختلاف اللهجات بين قبائل العرب التي لم تستطع أن تغير حناجرها وألسنتها وشفاهها فهو بهذا يصف الواقع ،** وان صح رأي من قـــال أن المقصود بالأحرف السبعة هو القراءات السبع فإن هذه الاختلافات التي كانت واقعة فعلاً كانت طبعاً هي السبب الذي دعى إلى الترخيص للنبي ﷺ بأن يقرىء كل قوم بلغتهم حيث قال ﷺ : « انه قد وسع لي أن أقرىء كل قوم بلغتهم » وقال أيضاً : « أتاني جبريل فقال اقرأ القرآن على حرف واحد فقلت ان امتي لا تستطيع ذلك حتى قال سبع مرات فقال لي

اقرأ على سبعة احرف الخ » وان لم يصح هذا الرأي فإن نوع القراءات الذي عناه المؤلف إنما هو من نوع ما أشار اليه « الطبري » بقوله انه بمعزل عن قول النبي ﷺ « أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف » لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن مما اختلفت القراءة في قراءته بهذا المعنى يوجب المراء به كفر المماري به في قول أحد من علماء الأمة .

**ونحن نرى أن ما ذكره المؤلف في هذه المسألة هـــو بحث علمي لا تعارض بينه وبين الدين ولا اعتراض لنا عليه .**

## عن الامر الثالث

من حيث أن حضرات المبلغين ينسبون للاستاذ المؤلف أنه طعن في كتابه على النبي ﷺ طعناً فاحشاً من حيث نسبه قال في ص ٧٢ من كتابه : « ونوع آخر من تأثير الدين في انتحال الشعر واضافته إلى الجاهليين وهو ما يتصل بتعظيم شأن النبي من ناحية أسرته ونسبه في قريش فلأمر ما اقتنع الناس بأن النبي يجب أن يكون صفوة بني هاشم وأن يكون بنو هاشم صفوة بني عبد مناف وأن يكون بنو عبد مناف صفوة بني قصي وان يكون قصي صفوة قريش و قريش صفوة مضر ومضر صفوة عدنان وعدنان صفوة العرب والعرب صفوة الانسانية كلها » . وقالوا ان تعدي المؤلف بالتعريض بنسب النبي ﷺ والتحقـــير من



مصطفى لطفي المنفلوطي
هاجمه طه حسين بعنف

قدره تعدٍ على الدين وجرم عظيم يسيء المسلمين والاسلام فهو قد اجترأ على أمر إذ لم يسبقه اليه كافر ولا مشرك .

المؤلف أورد هذه العبارة في كلامه « على الدين وانتحال الشعر » والأسباب التي يعتقد انها دعت المسلمين إلى انتحال الشعر وأنه كان يقصد بالانتحال في بعض الأطوار إلى إثبات صحة النبوة وصدق النبي وكان هذا النوع موجهاً إلى عامة الناس وقال بعد ذلك : والغرض من هذا الانتحال على ما يرجح – إنما هو ارضاء حاجات العامة الذين يريدون المعجزة في كل شيء ولا يكرهون أن يقال لهم أن من دلائل صدق النبي في رسالته أنه كان منتظراً قبل أن يجيء بدهر طويل ثم وصل إلى ما يتعلق بتعظيم شأن النبي من ناحية أسرته ونسبه في قريش .

ونحن لا نرى اعتراضا على بحثه على هذا النحو من حيث هو وانما كل ما نلاحظه عليه انه تكلم فيما يختص بأسرة النبي صلى الله عليه وسلم ونسبه في قريش بعبارة خالية من كل احترام بل وبشكل

تهكمي غير لائق ولا يوجد في بحثه ما يدعوه لايراد العبارة على هذا النحو .

## عن الامر الرابع

يقول حضرات المبلغين أن الاستاذ المؤلف أنكر أن للإسلام أولية في بلاد العرب وأنه دين إبراهيم ، إذ يقول : « امـــا المسلمون فقد أرادوا أن يثبتوا أن للاسلام أولية في بلاد العرب كانت قبل أن يبعث النبي وأن خلاصة الدين الاسلامي وصفوته هي خلاصة الدين الحق الذي أوحاه الله إلى الأنبياء من قبل » ، إلى أن قال : « وشاعت في العرب أثناء ظهور الاسلام وبعده فكرة أن الاسلام يجدد دين إبراهيم ومن هنا أخذوا يعتقدون أن دين إبراهيم هذا قد كان دين العرب في عصر من العصور ثم أعرضت عنه لما أضلها المضلون وانصرفت إلى عبادة الأوثان ».. الخ .

وحيث أن كلام المؤلف هنا هو استمرار في بحث بيان أسباب انتحال الشعر من حيث تأثير الدين على الانتحال ولا اعتراض على البحث من حيث هو . وقد قرر المؤلف في التحقيق أنه لم ينكر ان الاسلام دين إبراهيم ولا أن له أولية في العرب وأن شأن ما ذكره في هـــذه المسألة كشأن ما ذكره في مسألة النسب : رأى القصاص اقتناع المسلمين بأن للاسلام أولية وبأنه دين إبراهيم فاستغلوا هذا الاقتناع وانشأوا حول هذه المسألة من الشعر والأخبار مثل مـــا انشأوا حول مسألة النسب .

ونحن لا نرى اعتراضاً على أن يكون مراده بما كتب في هــذه المسألة هــو ما ذكره ، ولكننا نرى انــه كان سيىء التعبير جداً في بعض عباراته كقوله :

ولم يكن أحد قد احتكر ملة إبراهيم ولا زعم لنفسه الإنفراد بتأويلها فقد أخذ المسلمون يردون الاسلام في خلاصته إلى دين إبراهيم هذا الذي هو أقدم وأنقى من دين اليهود والنصارى كقوله وشاعت في العرب اثناء ظهور الاسلام وبعده فكرة أن الاسلام يجدد دين ابراهيم. ومن هنا أخذوا يعتقدون أن دين إبراهيم هــذا قد كان دين العرب في عصر من العصور ... لأن في إيراد عباراته على هــذا النحو ما يشعر بأنه يقصد شيئاً آخر يجانب هذا المراد خصوصاً إذا قربنا بين هــذه العبارات وبين ما سبق له أن ذكره بشأن تشككه في وجود إبراهيم وما يتعلق به .

## عن القانون

نصبت المادة ١٢ من الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية على أن حرية الاعتقاد مطلقة .

ونصت المادة ١٤ منه على أن حرية الرأي مكفولة ولكل انسان الأعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلــك في حدود القانون ونصت المادة ١٤٩ منه على أن الاسلام دين الدولة .

فلكل إنسان إذن حرية الاعتقاد بغير قيـــد ولا شرط وحرية الرأي في حدود القانون فله أن يعرب عن اعتقاده وفكره بالقول أو بالكتابة بشرط ألا يتجاوز حدود القانون .

وقد نصت المادة ١٣٩ من قانون العقوبات الأهلي على عقـاب كل تعد يقع باحدى طرق العلانية المنصوص عنها في المادتين ١٤٨و ١٥٠، على أحد الأديان التي تؤدي شعائرها علنـاً – كما أشرنا في البداية – وهي الجريمة .

وجريمة التعدي على الأديان في البداية – وهي الجريمة المعاقبعليها بمقتضى المادة المذكورة تتكون بتوفر أربعة أركان :

التعدي ، ووقوع التعدي باحدى طرق العلنية المبينة في المادتين ١٤٨ ، ١٥٠ ، عقوبات ووقوع التعدي على أحد الأديان التي تؤدي شعائرها علناً ، وأخيراً القصد الجنائي .

## عن الركن الاول

لم يذكر القانون بشأن هذا الركن في المادة إلا لفظ « تعد » وهذا اللفظ عام يمكن فهم المراد منه بالرجوع إلى نص المادة باللغة الفرنسية وقد عبر فيه عن التعدي بلفظ outtaga والقانون قـد استعمـل لفظ outtaga هذا في المواد ١٥٥ و ١٥٩ و ١٦٠ عقوبات أيضاً ولمـــا

ذكر معناها في النص العربي للمواد المذكورة عبر في المادة ١٥٥ بقوله « كل من انتهك حرمة » وفي المادتين ١٩٥٩ و ١٦٠ تضاف: باهانة . فيتضح من هذا – ان مراده بالتعدي في المادة ١٣٩ كل مساس بكرامة الدين او انتهاك حرمته او الحط من قدره أو الأزدراء به لأن الإهانة تشمل كل هذه المعاني بلا شك .

وحيث أنه بالرجوع إلى الوقائع التي ذكرها الدكتور طـه حسين والتي تكلمنا عنها تفصيلاً وتطبيقاً على القانون يتضح أن كلامه الذي بحثناه تحت عنوان « **الامر الأول** » فيه تعد على الدين الاسلامي لانه انتهك حرمة هذا الدين بأن نسب إلى الاسلام أنه استغل قصة ملفقة هي قصة هجرة اسماعيـــل بن إبراهيم إلى مكة وبنـــاء إبراهيم واسماعيل للكعبـــة واعتبار هذه القصة أسطورة وأنها من تلفيق اليهـــود وأنها حديثة العهد ظهرت قبيل الاسلام الى آخر مـــا ذكرناه تفصيلاً عند الكلام على الوقائع وهو بكلامه هذا يرمي الدين الاسلامي بأنه مضلل في أمور هي عقائد في القرآن باعتبار انها حقائق لا مرية فيها كما ان كلامه الذي بحثناه تحت عنـوان « **الامر الرابع** » قد اورده على صورة تشعر بأنه يريد به إتمام فكرته بشأن ما ذكر – أما كلامه بشأن نسب النبي ﷺ فهو ان لم يكن فيه طعن ظاهر إلا أنه أورده بعبارة تهكمية تشف عن الحط من قدره – وأما ما ذكره بشأن القراءات مما تكلمنا عنه في الأمر الثاني فانه بحث بريء من الوجهـــة العلمية والدينية ايضاً ولا شيء فيه يستوجب المؤاخذة لا من الوجهة الأدبية ولا من الوجهة القانونية .

## عن الركن الثاني

لا كلام في هذا الركن لأن الطعن السابق بيانه قد وقع بطريق العلنية إذ أنه ورد في كتاب « الشعر الجاهلي » الذي طبع ونشر وبيع في المحلات .

## عن الركن الثالث

لا نزاع في هذا الركن أيضاً لأن التعدي وقع على الدين الاسلامي الذي تؤدى شعائره علناً وهو الدين الرسمي للدولة .

## عن الركن الرابع

هذا الركن هو الركن الأدبي الذي يجب أن يتوفر في كل جريمة . فيجب إذن لمعاقبة المؤلف أن يقوم الدليل على توفر القصد الجنائي لديه . بعبارة أوضح يجب أن يثبت انه إنما أراد بما كتبه انيتعدى على الدين الاسلامي فاذا لم يثبت هذا الركن فلا عقاب .

انكر المؤلف في التحقيقات انه يريد الطعن على الدين الاسلامي وقال انه ذكر ما ذكر في سبيل البحث العلمي وخدمة العلم لا غير ، غير مقيد بشيء . وقد اشار في كتابه تفصيلاً إلى الطريق الذي رسمه

للبحث ولا بد هنا من ان نشير إلى ما قرره المؤلف في التحقيق من انـه كمسلم لا يرتاب في وجود إبراهيم واسماعيل وما يتصل بهما مما جاء في القرآن ولكنه كعالم مضطر الى ان يذعن لمناهج البحث فـلا يسلم بالوجود العلمي التاريخي لإبراهيم واسماعيل فهو يجرد من نفسه شخصيتين وقد وجدنا المؤلف قد شرح نظريته هذه شرحاً مستفيضاً في مقـال نشره بجريدة السياسة الأسبوعية بالعدد ١٩ الصادر في ١٧ يوليو سنة ١٩٢٦ ص ٥ تحت عنـوان « العلم والدين » وقد ذكر فيـه بالنص :

**« فكل امرىء منا يستطيع اذا فكر قليلا ان يجد في نفسه شخصيتين ممتازتين احداهما عاقلة تبحث وتنقد وتحلل وتغير اليوم ما ذهبت اليه امس وتهدم اليوم ما بنته امس ، والاخرى شاعرة تلذ وتألم وتفرح وتحزن وترضى وتغضب وترغب وترهب في غير نقد ولا بحث ولا تحليل وكلتا الشخصيتين متصلة بمزاجنـا وتكويننا لا نستطيع ان نخلص من احداهما فما الذي يمنع ان تكون الشخصية الأولى عالمة باحثة ناقدة وان تكون الشخصية الثانية مؤمنة مطمئنة طامحة الى المثل الاعلى ».**

ولسنا نعترض على هذه النظرية بأكثر مما اعترض به هو على نفسه في مقاله حيث ذكر بعد ذلك : سنقول وكيف يمكن أن تجمع المتناقضين ولست احاول جواباً لهذا السؤال وإنمـا احولك على نفسك.. الخ. ولا شك في ان عدم محاولة الاجابة على هذا الاعتراض إنما هو عجزه عن الجواب ، والمفهوم انه قد اورد هذا الاعتراض لانه يتوقعه حتى لا يوجه اليه .

الحقيقة انه لا يمكن الجمع بين النقيضين في شخص واحد في وقت واحد بل لا بد من ان تتجلى احدى الحالتين للاخرى وقد اشار المؤلف نفسه الى هذا في نفس المقال في سياق كلامه على الخلاف بين العلم والدين حيث قال بشأنها : ليسا متفقين ولا سبيل إلى ان يتفقا إلا ان ينزل احدهما لصاحبه عن شخصيته كلها .

اما توزيع الإختصاص الذي اجراه الدكتور بجعله العلم من اختصاص القوة العاقلة والدين من اختصاص القوة الشاعرة فلسنا ندركه والذي نفهمه ان العقل هو الأساس في العلم وفي الدين معاً وإذا ما وجدنا العلم والدين يتنازعان فسبب ذلك انه ليس لدينا القدر الكافي من كل منهما – اننا نقرر هذا بناء على ما نعرفه في نفسنا ، اما الدكتور فقد تكون لديه القدرة على ما يقول وليس ذلك على الله بعسير .

نحن في موضع البحث عن حقيقة نية المؤلف ، فسواء لدينا ان ان صحت نظرية تجريد شخصيتين عالمة ومتدينه او لم تصح فاننا على الفرضين نرى انه كتب ما كتب عن اعتقاد تام . ولما قرأنا ما كتبه بامعان وجدناه منساقاً في كتابته بعامل قوي متسلط على نفسه وقد بينا حين بحثنا الوقائع كيف قاده بحثه إلى ما كتب وهو وان كان قد أخطأ فيما كتب إلا أن الخطأ المصحوب باعتقاد الصواب شيء وتعمد الخطأ المصحوب بنية التعدي شيء آخر .

وحيث انه مع ملاحظة ان اغلب ما كتبه المؤلف مما يمس موضوع الشكوى وهو ما قصرنا بحثنا عليه انمـــا هو تخيلات وافتراضات واستنتاجات لا تستند إلى دليل علمي صحيح فانه كان يجب عليه ان يكون حريصاً في جرأته على ما اقدم عليه مما يمس الدين الاسلامي الذي هو دينه ودين الدولة التي هو من رجالها المسئولين عن نوع مـن العمل فيها وان يلاحظ مركزه الخاص في الوسط الذي يعمل فيه — صحيح انه كتب ما كتب عن اعتقاد بأن بحثه العلمي يقتضيه ولكنه مع هذا كان مقدراً لمركزه تماماً وهذا الشعور ظاهر من عبارات كثيرة في كتابه منها قوله : واكاد اثق بأن فريقاً منهم سيلقونه ساخطين عليه وبأن فريقـاً آخر سيزورون عنه ازورارا ولكني عـلى سخط اولئك وازورار هؤلاء اريد ان اذيع هذا البحث .

**ان للمؤلف فضلا لا ينكر في سلوكه طريقاً جديداً للبحث حذا فيه حذو العلماء من الغربيين ولكنه لشدة تأثير نفسه مما اخذ عنهم قد تورط في بحثه حتى تخيل حقا ما ليس بحق او ما لا يزال في حاجة الى اثبات انه حق — انه قد سلك طريقاً مظلما فكان يجب عليه ان يسير على مهل وان يحتاط في سيره حتى لا يضل ولكنه اقدم بغير احتياط فكانت النتيجة غير محمودة .**

**وحيث انه مما تقدم يتضح ان غرض المؤلف لم يكن مجرد الطعن والتعدي على الدين بل ان العبارات الماسة بالدين التي اوردها في بعض**

بعض المواضع من كتابه انما قد اوردها في سبيل البحث العلمي مع اعتقاده ان بحثه يقتضيها .

وحيث انه من ذالك يكون القصد الجنائي غير متوفر .

« فلذلك »

تحفظ الأوراق اداريا ..

محمد نور

رئيس نيابة مصر

القاهرة في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٧

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت

## يصدر قريباً

موسوعة العناية بالطفل — الدكتور بنجامين سبوك

اليمين واليسار في الإسلام — احمد عباس صالح

الثورة العرابية — صلاح عيسى

وحدة تاريخ مصر — محمد العزب مو

تاريخ الثورة الروسية ( الجزء الثاني ) — ليون تروتسك

ذكرى الرسول العربي — الاستاذ ميشي

جبران خليل جبران ( بالانكليزية ) — الدكتور خلي

الردة والفتوح الإسلامية الأولى ( بالانكليزية ) — الدكتور الياس

السعر ١٢٥ قرشاً لبنانياً
او ما يعادلها